A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

SCT/41/11
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 4 نوفمبر 2019

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة الحادية والأربعون
جنيف، من 8 إلى 11 إبريل 2019

التقرير
الذي اعتمدته اللجنة الدائمة[1]

مقدمة

1. عقدت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (المشار إليها فيما بعد بـ "اللجنة الدائمة" أو "اللجنة") دورتها الحادية والأربعون في جنيف في الفترة من 8 إلى 11 أبريل 2019.

2. ومُثلت الدول الأعضاء التالية في الويبو و/أو اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية في الاجتماع: الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، أرمينيا ، النمسا ، أذربيجان ، بربادوس ، بيلاروسيا ، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) ، البرازيل ، بروناي دار السلام ، بوركينا فاسو ، كمبوديا ، كندا ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، ساحل العاج ، كرواتيا ، جمهورية التشيك ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، جمهورية الدومينيكان ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إستونيا ، إثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، جورجيا ، غانا ، ألمانيا ، اليونان ، غواتيمالا ، الكرسي الرسولي ، هندوراس ، المجر ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، إيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاتفيا ، ليبيريا ، ليبيا ، ليتوانيا ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالطا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بيرو ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، جمهورية مولدوفا ، الاتحاد الروسي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سنغافورة ، سلوفاكيا ، جنوب أفريقيا ، إسبانيا ، سريلانكا ، السودان ، جمهورية مقدونيا الشمالية ، السويد ، سويسرا طاجيكستان ، تايلند ، تايلاند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ، أوروغواي ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فانواتو ، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ، فييت نام ، زيمبابوي (106). ومُثل الاتحاد الأوروبي بصفته عضوًا خاصًا في اللجنة الدائمة.

[1] اعتُمد هذا التقرير إبّان الدورة الثانية والأربعين للجنة العلامات.

3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI)، الاتحاد الأفريقي (AU)، منظمة بنلوكس للملكية الفكرية (BOIP)، اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية (EC) والمنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO)، ومركز الجنوب (SC)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) (7).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI)، وجمعية العلامات التجارية الصينية (CTA)، وجمعية العلامات التجارية الأوروبية (AIM)، وجمعية الاتحادات الأوروبية للعاملين في مجال العلامات التجارية (ECTA)، والرابطة الأوروبية لطلاب الحقوق (ELSA International)، وهيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الإيكان)، والمجلس الدولي للاستغلال التجاري للملكية الفكرية (IIPCC)، والاتحاد الدولي للوكلاء الملكية الفكرية (FICPI)، والرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)، والجمعية الدولية لقانون النبيذ (AIDV)، والجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA)، وMARQUES - رابطة مالكي العلامات التجارية الأوروبيين، والشبكة الدولية لأصحاب المؤشرات الجغرافية (oriGIn)، والجمعية الفرنسية للمؤشرات الجغرافية الصناعية والحرفية (AFIGIA) (14).

5. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

6. وأشارت الأمانة إلى المداخلات التي تم تقديمها وسجلتها.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

7. افتتحت السيدة وانغ بينينغ، نائبة المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أعمال الدورة الأربعين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات) ورحّبت بالمشاركين نيابة عن المدير العام.

8. وتولى السيد ماركوس هوبرغر (الويبو) مهمة أمين لجنة العلامات.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس

9. انتُخب السيد ألفريدو كارلوس ريندون ألغارا (المكسيك) رئيسا للجنة، وانتُخب كل من السيد سيميون ليفيتشي (جمهورية مولدوفا) والسيدة إنغبورغ ألمي راسبرغ (النرويج) نائبين للرئيس.

البند 3: اعتماد جدول الأعمال

10. اعتمدت لجنة العلامات مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCT/41/1 Prov.3).

البند 4 من جدول الأعمال :اعتماد مشروع تقرير الدورة الأربعون

11. اعتمدت لجنة العلامات مشروع تقرير الدورة التاسعة والثلاثين (الوثيقة SCT/40/10 Prov.).

البيانات العامة

12. تحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، وشكر الأمانة على الإعداد للدورة الحادية والأربعين وعرض وثائق العمل في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، أعرب وفد المجموعة عن أسفه لأنه خلال الجمعية العامة للويبو لعام 2018، لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي حول معاهدة قانون التصاميم (معاهدة قانون التصاميم). وأكد وفد المجموعة مجددا على أن الدول الأعضاء بحاجة إلى معالجة هذا الموضوع بالبراغماتية والإرادة السياسية والمرونة، من أجل التوصل إلى اتفاق يفيد الجميع. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، أكد الوفد، الذي أشار إلى أن حماية أسماء البلدان تمثل قضية أساسية بالنسبة لمجموعته، التزامه بمواصلة المناقشة بشأن حماية أسماء البلدان تمشيا مع الوثيقتين SCT/32/2 وSCT/39/8 Rev.3. ورحب وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بالاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/41/6 بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول (DNS). وفي هذا الصدد، أعرب وفد المجموعة عن استعداده لمراجعة الوثيقة. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، رأى الوفد أن مجموعات الردود على الاستبيانات التي أعدتها الأمانة والواردة في الوثيقتين SCT/40/5 وSCT/40/6 تمثل مدخلات مهمة لتوجيه عمل اللجنة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تطلعه إلى عرض الأمانة لقاعدة البيانات التي تحتوي على الردود على الاستبيانين. ورحب وفد المجموعة بالاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية، الوارد في الوثيقة SCT/41/7، بشأن قائمة بالموضوعات التي قد تكون ذات أهمية ويمكن معالجتها خلال الدورات الإعلامية التي سيتم تنظيمها فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية.

13. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وشكر الأمانة على الإعداد الجيد للدورة. وفي إشارة إلى أن أحد محاور لجنة حق المؤلف هو إيجاد أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء حول نص معاهدة قانون التصاميم ممكنة، أشار إلى أنه مثل أي صك دولي آخر ينبغي أن يقترن تنفيذ معاهدة قانون التصاميم بتعزيز قدرات الدول الأعضاء، لاسيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً للوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدة الجديدة. كما أشار الوفد إلى أنه على الرغم من أن معظم أعضاء المجموعة يفضلون توفير المساعدة التقنية في معاهدة قانون التصاميم المقترحة من خلال مادة في المتن الرئيسي للصك، إلا أن أعضاء آخرين أظهروا مرونة بشأن وضع هذا الحكم، ويمكنهم قبول ذلك كجزء من المعاهدة أو كقرار. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في رؤية قرار بشأن هذه المسألة من خلال توافق في الآراء وموافقة جميع الدول الأعضاء. كما ذكر الوفد أن معظم أعضاء المجموعة يؤيدوا مبدأ الكشف عن المصدر ويروا أنه ينبغي أن تتمتع البلدان بالمرونة لتضمين المكونات التي تعتبر مهمة لاستكمال الإجراءات الشكلية للحماية في نطاق اختصاصهم كجزء من معايير أهلية التصميم، في حين أن أعضاء آخرين بالمجموعة كانت لديهم مواقف وطنية مختلفة. وأعرب الوفد عن تفاؤله في التوصل إلى نتيجة متفق عليها بشكل متبادل بشأن معاهدة قانون التصاميم. وتعبيرا عن شكره للأمانة على إعداد الوثيقة SCT/41/2 Prov.، أعرب الوفد عن تقدير دول المجموعة للدول الأعضاء لما قدمته من مساهمات، كما أعرب عن أمله في أن يساعد تجميع المساهمات في المداولات بشأن هذه القضية. وتعبيرا عن شكره للأمانة على إعداد الوثيقة SCT/41/3، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة مشروع الاستبيان. وفيما يتعلق بأسماء البلدان، أعرب وفد المجموعة عن أمله في تحقيق تقدم نحو توافق الآراء والعمل المقبول، مع تسليط الضوء على حقيقة أن هناك حاجة لاتخاذ إجراء دولي لمنع التسجيل أو الاستخدام غير المبرر لأسماء البلدان كعلامات تجارية. وفي هذا الصدد، أيد وفد المجموعة الاقتراح المقدم من وفد جامايكا وتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة لتطوير واعتماد مستقبلي لتوصية مشتركة من قبل اللجنة، مشيرا إلى أن هناك أمثلة كثيرة على استخدام أسماء البلدان كعلامات لفظية، مما يدل على أنه لم يتم تقديم الحماية الكافية لأسماء البلدان في الممارسة. كما رحب وفد المجموعة بمراجعة الوثيقة SCT/39/8 Rev.2، التي تم تقسيمها إلى مقترحين، هما الوثيقة SCT/41/6 المخصصة حصريا لنظام أسماء الحقول، والوثيقة SCT/39/8 Rev.3 المخصصة للعلامات التجارية، وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة بشكل بناء في مناقشة هذه المقترحات لاتخاذ قرارات إيجابية. وفيما يتعلق بجوانب نظام أسماء الحقول المتعلقة بالعلامات التجارية، أعرب وفد المجموعة عن اعتقاده أن التحديث الذي أعدته الأمانة يوفر معلومات مفيدة للغاية حول مختلف الخدمات والإجراءات المتاحة لأصحاب العلامات التجارية لمنع التسجيل

بسوء نية أو استخدام علاماتهم التجارية في نظام أسماء الحقول. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تطلعه إلى التقرير المرحلي عن دمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة البيانات العالمية للعلامات التجارية، على النحو المتفق عليه في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أحاط الوفد علما بالمقترحات التي قدمتها وفود الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، على التوالي في الوثائق SCT/41/7 وSCT/41/8 وSCT/41/9، بشأن الموضوعات المحتملة للمناقشات في الدورات الإعلامية حول المؤشرات الجغرافية، وأعرب عن تطلعه إلى المناقشات. وأخيراً، أعرب الوفد عن تطلع المجموعة إلى إجراء مناقشات بناءة والتوصل إلى نتيجة مثمرة في المداولات خلال الدورة الحادية والأربعين للجنة.

14. وشكر وفد السلفادور الأمانة على الدعم الذي حصلت عليه بلاده لتعزيز قدراتها في إطار خطة التعاون لفترة سنتين المتفق عليها بين الويبو والسلفادور لفترة الثنائية 2018-2019، وأبرز أهمية حماية التصاميم الصناعية والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية في إطار سياسة بلاده الوطنية للملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، أفاد الوفد أن السلفادور تنظر إلى المؤشرات الجغرافية كأداة لحماية المنتجات المحلية، مثل القهوة وأنواع الجوكوتي (اسبونديباس بيريبورا) واللوروكو (فيرنالديا باندوراتي)، والتي تمثل تعبيرا مهما عن هوية السلفادور. كما ذكر الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة على العلامات التجارية الوطنية، لأن السلفادور لديها علامة تجارية وطنية "السلفادور كبيرة مثل شعبها"، التي تهدف إلى وضع السلفادور كوجهة جذابة للاستثمار والأعمال التجارية والسياحة الدولية.

15. وشكر وفد الصين الأمانة على الإعداد للدورة، وأكد على الإنجازات البارزة التي حققتها اللجنة في صياغة القواعد المتعلقة بالعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، وذكر أنه سيواصل دعم عمل اللجنة وسيشارك في جميع مناقشات جدول الأعمال. وفيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم، دعا الوفد جميع الدول الأعضاء إلى الدخول في مناقشات مفتوحة وشاملة، وإظهار المرونة من أجل تحقيق تقدم كبير في جمعيات الويبو القادمة. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية والكشف، أعرب الوفد عن أمله في أن تؤخذ المقترحات المقدمة من البلدان النامية في الاعتبار من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، واقترح النظر في التحفظات لجعل المعاهدة أكثر مرونة ومقبولة لدى البلدان. وإذا أعرب عن دعمه ومشاركته النشطة في الاستبيان الجيد التنظيم حول تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط (GUI)، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الاستبيان سيضع أساسا قويا لمزيد من العمل بشأن هذه القضايا. كما أعرب الوفد عن تطلعه إلى المشاركة بنشاط في المناقشات ذات الصلة والاستماع إلى الخبرات العملية والشواغل المشتركة بين جميع الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، دعم الوفد تمديد خدمة النفاذ الرقمي (DAS) لوثائق الأولوية لتشمل التصاميم الصناعية من أجل توفير خدمة أكثر ملاءمة للمستخدمين. وأشار إلى أن الدورة الإعلامية بشأن أسماء البلدان التي عُقدت خلال الدورة الأخيرة كانت مفيدة للغاية، وأفاد أن ممارسات الفحص التي قدمها الخبراء في تلك الدورة كانت ذات قيمة كبيرة. وأعرب الوفد عن أمنيته بإجراء مزيد من المناقشة خلال هذه الدورة. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن أمله في إجراء مزيد من المناقشات على أساس المواقف الوطنية المختلفة. وذكر الوفد أن مثل هذه الدراسات ستساعد أعضاء اللجنة على تعميق فهمهم لمختلف القضايا المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية.

16. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، وأشار بارتياح إلى أن بعض التقدم قد تحقق بالفعل في قضايا اللجنة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقدير مجموعته لوضع اللمسات الأخيرة على الاستبيان الخاص بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، حول التطورات الإيجابية بشأن حل توافقي حول أسماء البلدان، وكذلك العمل المتعلق بالمؤشرات الجغرافية. ومع ذلك، أعربت وفد المجموعة عن أسفه لعدم التمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي حول معاهدة قانون التصاميم، وأكد على ضرورة إجراء المناقشات بشأن معاهدة قانون التصاميم أثناء الجمعية العامة وليس في اللجنة. وشكر الأمانة على تعميم الاستبيان بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، الوارد في الوثيقة SCT/40/2 Rev.، وشكرها كذلك على إعداد مجموعة من الردود على الاستبيان الوارد في الوثيقة SCT/41/2 Prov.، وأعرب الوفد عن توقعه إجراء حوار بناء خلال الدورة

الحالية بناء على ردود الدول الأعضاء. كما شكر وفد المجموعة وفد إسبانيا على الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/40/8 بإجراء مسح بهدف توضيح الحماية في إطار المادة 11 من اتفاقية باريس، كما شكر الأمانة على صياغة استبيان بشأن هذا الاقتراح والذي سيتم مناقشته خلال الدورة. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، أعرب وفد المجموعة عن تقديره للمناقشات القيمة التي عُقدت في لجنة العلامات بشأن مختلف المقترحات، وأكد مجددا دعمه للمقترح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/39/8/Rev.2، وكذلك الورقة غير الرسمية التي ستمكن من إجراء مناقشات غير رسمية خلال هذه الدورة. ورأى وفد المجموعة أن المقترحات الجديدة الواردة في الوثيقتين SCT/41/6 وSCT/39/8 Rev.3، تمثل أداة قيمة للمناقشات البناءة لأنها توفر فصلا واضحا بين اثنين من أهداف السياسة. كما أقر وفد المجموعة بعمل الأمانة مع منظمة الصحة العالمية بشأن الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية (INNs) وكذلك نظام أسماء الحقول. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، شكر وفد المجموعة الأمانة على تجميع الردود على كلا الاستبيانين الأول والثاني، لأنها ستكون ضرورية لمناقشة هذه المسألة. وفي إطار التأكيد على اتساع الموضوع والإشارة إلى أنه يعلق أهمية كبيرة عليه، أعرب وفد المجموعة عن تأييده معالجة المؤشرات الجغرافية على الإنترنت. وذكر الوفد أن مجموعته تتطلع إلى مزيد من المناقشات حول القضايا المذكورة أعلاه.

17. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشكر الأمانة على العمل التحضيري الممتاز وأشار مع التقدير إلى أنه قد تم المضي قدما في جميع الموضوعات الرئيسية بروح بناءة. وفي إطار ترحيبه بوضع اللمسات الأخيرة على استبيان يركز على القضايا ذات الصلة المتعلقة بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، أشار الوفد إلى أن اللجنة قد أحرزت أيضا تقدماً في البحث عن حل توافقي لأسماء البلدان، حيث ساعدت المناقشات غير الرسمية في تحديد بعض القضايا المعلقة حول اقتراح مشترك أحدث حول الموضوع. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية واستمرار العمل بشأن هذا الموضوع، أشار الوفد إلى اقتراحه بشأن اختيار الموضوعات للمناقشات المستقبلية. وبالإشارة إلى المناقشات التي دارت فيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم خلال الجمعية العامة لعام 2018، ذكر الوفد أنه على الرغم من استعداده للمشاركة في مناقشات حول نص الميسر، إلا أنه ينبغي عليه أن يشير مع الأسف إلى أنه، مرة أخرى، لم يكن من الممكن اتخاذ قرار إيجابي بعقد مؤتمر دبلوماسي. وأكد الوفد مجددا الرأي القائل بأنه لا ينبغي إجراء مناقشات بشأن معاهدة قانون التصاميم في اللجنة. وفيما يتعلق ب تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، شكر الوفد الأمانة على إعداد مجموعة من الردود على الاستبيان الوارد في الوثيقة SCT/41/2 Prov. بطريقة واضحة ومتماسكة ومفصلة بشكل مناسب. وفي حين أن هذا لم يكن أول استطلاع من نوعه، شدد الوفد على حقيقة أنه كان الأكثر حداثة ويحتوي على ثروة من المعلومات، الأمر الذي قد يثبت فائدته في مناقشات أخرى حول تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط في اللجنة. وفيما يتعلق بالاقتراح المقدم من وفد إسبانيا في الدورة السابقة، شكر الوفد الأمانة على إعداد مشروع استبيان للنظر فيه في الدورة الحالية، على النحو الوارد في الوثيقة SCT/41/3. وأفاد الوفد أن مشروع الاستبيان يشمل جميع القضايا ذات الصلة التي يمكن معالجتها لتحسين المعرفة فيما يتعلق بجوانب القانون الوطني، مثل ما إذا كان حق الأولوية قد ذُكر صراحة في القانون الوطني، وما نوع المعارض التي أُدرجت في نطاق المادة وطبيعة الحق الممنوح. وفيما يتعلق بموضوع أسماء البلدان، شكر الوفد وفد سويسرا والمؤيدين الآخرين لإعداده ورقة غير رسمية للمناقشات غير الرسمية التي جرت في الدورة السابقة للجنة العلامات، وكذلك على توضيح اقتراحين لاحقين تم تقديمها في الوثيقتين SCT/41/6 وSCT/39/8 Rev.3. ورحب الوفد بتقسيم الاقتراح المشترك الأصلي إلى مقترحين لهما أهداف سياسة متميزة، وأكد الوفد من جديد تقديره لروح التوافق التي تنعكس في تلك المقترحات وأشار إلى استعداده للمشاركة في المناقشات المستمرة لمواصلة استكشاف مزاياها المحتملة، لاسيما في فيما يتعلق بالاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/41/6. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، هنأ الوفد الأمانة على استكمال تجميع الردود على الاستبيانين. وبالنظر إلى أن العملية تمثل عملية قيمة وبناءة في دفع النقاش الدولي حول المؤشرات الجغرافية، رأى الوفد أنه ينبغي المضي قدماً في هذه العملية من خلال الاتفاق على عدد محدود من الموضوعات التي سيتم تناولها في الدورات الاعلامية في اجتماعات اللجنة المقبلة. وبالنظر إلى وجود ثغرات كبيرة في معالجة المؤشرات الجغرافية كحقوق ملكية فكرية على الإنترنت، فضلاً عن الاختلافات غير المبررة مع أشكال أخرى من حقوق الملكية الفكرية، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن الموضوعات المشار إليها

في الوثيقة SCT/41/9 ينبغي مناقشتها في الدورات الإعلامية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة العمل والمساهمة البناءة في المناقشات بشأن جميع المجالات الرئيسية الثلاثة للجنة.

18. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وشدد على أهمية الموضوعات التي نوقشت في لجنة العلامات، والتي ساهمت في التطوير الدولي لقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. وفي هذا الصدد، أكد وفد المجموعة الأفريقية مجددا دعمه للمناقشات الجارية والعمل على حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية ضد التسجيل أو الاستخدام غير الضروري كعلامات تجارية، لاسيما من قبل أشخاص ليسوا مواطنين في بلد معين. وشكر الوفود التي قدمت الاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/41/6، وقدم وفد المجموعة الأفريقية دعمه لهذا الاقتراح كأساس للعمل في المستقبل بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم، كرر وفد المجموعة الأفريقية أسفه لأنه خلال الجمعية العامة لعام 2018، تم تأجيل قرار عقد مؤتمر دبلوماسي لإبرام معاهدة لتنسيق الإجراءات الخاصة بتسجيل التصاميم الصناعية إلى الجمعية العامة لعام 2019. ورأي وفد المجموعة أن بذل المزيد من الجهود من جانب جميع الدول الأعضاء والتكامل والتفهم المتبادل لشواغل كل منهم سوف يسهم في التوصل إلى حل متفق عليه بشكل متبادل. ومع الحفاظ على موقفه، لاسيما فيما يتعلق بإدراج حكم موضوعي اختياري بشأن شرط الكشف، وكذلك بشأن المساعدة التقنية في معاهدة قانون التصاميم، أعرب عن أمله في أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء في الجمعية العامة لعام 2019 لعقد مؤتمر دبلوماسي، كما أعرب عن استعداده المستمر للدخول في مناقشات حتى قبل انعقاد الجمعية العامة لعام 2019. وأخيراً، فيما يتعلق بالتصاميم التكنولوجية الجديدة والمؤشرات الجغرافية، ذكر وفد المجموعة أن الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية سوف تعبر عن آرائها بصفتها الوطنية.

19. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على الإعداد للدورة. وأشار إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز بشأن المعاهدة ومشروع النص، إلا أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم خلال الجمعية العامة لعام 2018، وأعرب الوفد عن تطلع المجموعة إلى أن تكرس دورة اللجنة الوقت والتركيز على القضايا الأخرى على جدول الأعمال، لاسيما تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. وأعرب الوفد عن امتنان المجموعة للأمانة لتجميع الردود على الاستبيان الوارد في الوثيقة SCT/41/2 Prov.، وشكر الدول الأعضاء البالغ عددها 31 دولة ومنظمة بنلوكس للملكية الفكرية (BOIP) على ردودهم على الاستبيان. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، شكر وفد المجموعة الأمانة على إعداد الوثيقة SCT/41/3، بناءً على اقتراح وفد إسبانيا بشأن الحماية المؤقتة الممنوحة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية بموجب المادة 11 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، وأعرب عن تطلعه إلى مزيد من المناقشات حول هذه القضية. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، أحاط وفد المجموعة باء علما باقتراح عام 2014 المقدم من وفد جامايكا بشأن أسماء البلدان، وكذلك الوثيقة SCT/39/8/Rev. 2، التي تم تقسيمها حاليا إلى مقترحين واردين في الوثيقتين SCT/39/8 Rev.3 وSCT/41/6. كما أعرب وفد المجموعة باء عن شكره للأمانة على التحديث الخاص بالأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في الوثيقة SCT/41/4 وأشار إلى دمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أعرب وفد المجموعة عن تقديره لعمل الأمانة بشأن تطوير قاعدة بيانات تحتوي على الردود على الاستبيان الأول بشأن النظم الوطنية والإقليمية التي يمكن أن توفر حماية معينة للمؤشرات الجغرافية والاستبيان الثاني بشأن استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول، والتي من شأنها أن توفر طريقة أسهل للوصول إلى الردود على هذه الاستبيانات والنظر فيها. كما تطلع الوفد إلى مناقشة المقترحات التي تقدمت بها وفود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً، ذكر الوفد أن المجموعة باء ما زالت تدعم بقوة لجنة العلامات باعتبارها منتدى مهم لمناقشة القضايا وتيسير التنسيق وتقديم التوجيه بشأن التطوير التدريجي لقانون الملكية الفكرية الدولي بشأن العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية.

20. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة على التحضير للاجتماع، وأيد البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم، أعرب الوفد عن أسفه لعدم الاتفاق بين الدول الأعضاء على شرط الكشف، وأشار إلى أنه لا توجد وسيلة أخرى سوى المفاوضات والحوار لتضييق الخلافات. ولذلك دعا الوفد جميع الدول الأعضاء إلى الدخول في نقاش هادف بهدف حل القضية وتمهيد الطريق لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم. وفيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، أعرب الوفد، بعد الإحاطة علما بالوثيقة SCT/41/2 Prov.، تجميع الردود على الاستبيان، عن رأي مفاده أن الإطار الدولي الحالي يوفر مرونة كافية للتصاميم التكنولوجية الجديدة. ولذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن المزيد من النقاش حول هذه المسألة يجب أن يقتصر على تبادل أفضل الممارسات والحفاظ على حيز سياسة الدول الأعضاء اللازم لتكييف تشريعاتها الوطنية مع احتياجاتها وأولوياتها. وشكر الأمانة على إعداد مشروع الاستبيان الوارد في الوثيقة SCT/41/3 بشأن الحماية المؤقتة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية بموجب المادة 11 من اتفاقية باريس، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة الموضوع. وفيما يتعلق بحماية أسماء البلدان، وفي إشارة إلى أن الموضوع كان قيد النظر من قبل لجنة العلامات لفترة طويلة، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه من الضروري مواصلة المناقشات الشاملة والموضوعية بشأن حماية كافية وأكثر اتساقا وفعالية لأسماء البلدان، على سبيل الأولوية. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالمبادرة التي اتخذها المشاركون في رعاية الوثيقة SCT/39/8 Rev.2 لتقسيمها إلى مقترحين منفصلين بهدف تيسير مداولات اللجنة. وفيما يتعلق بمسألة المؤشرات الجغرافية، رأى الوفد أن عمل اللجنة يجب ألا يخلق أي توقع لممارسة وضع القواعد والمعايير في المجالات التي يغطيها اتفاق لشبونة ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. كما أثنى الوفد على الوفود التي قدمت وجهات نظرها بشأن الموضوعات المحتملة للدورات الاعلامية المستقبلية بشأن المؤشرات الجغرافية. وفي الختام، أكد الوفد للجنة العلامات مشاركته البناءة في سير المداولات.

21. وتحدث وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية (CACEEC)، وأثنى بشدة على نتائج عمل لجنة العلامات، لاسيما فيما يتعلق بتبادل الخبرات والممارسات في استخدام أنظمة مختلفة لحماية الملكية الفكرية. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في استمرار النقاش حول حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية.

22. وتحدث وفد كندا بصفته الوطنية، واغتنم هذه الفرصة لإبلاغ الدول الأعضاء في الويبو والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي لها صفة مراقب بأنه، اعتبارًا من 17 مارس 2019، انضمت كندا رسميا إلى معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية والبروتوكول المتعلق باتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية واتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات. وذكر أن هذه المعاهدات ستدخل حيز التنفيذ في كندا في يونيو 2019. كما صرح الوفد بأن تلك المعاهدات ستتيح لأصحاب العلامات التجارية الكندية الوصول إلى وسائل أكثر فعالية لحماية علاماتهم التجارية في مختلف الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن مواءمة نظام العلامات التجارية الكندي مع الولايات القضائية الأخرى أن يقلل من تكلفة ممارسة الأعمال في كندا، لفائدة كل من الشركات الكندية والأجنبية.

البند 5 من جدول الأعمال: التصاميم الصناعية

قانون التصاميم الصناعية وممارساته- مشروع مواد ومشروع اللائحة التنفيذية

23. أشار الرئيس إلى أن الجمعية العامة للويبو، بمناسبة انعقاد دورتها في سبتمبر 2018، قررت، في دورتها القادمة في عام 2019، أنها ستواصل النظر في عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم، سيعقد في نهاية النصف الأول من عام 2020.

24. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات أحاطت علما بكل البيانات التي أدلت بها الوفود بشأن هذا البند. وأحاطت لجنة العلامات علما بقرار الجمعية العامة الداعي إلى مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها القادمة في عام 2019.

تجميع الردود على الاستبيان بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط

25. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/41/2 Prov.

26. واسترعى الرئيس انتباه اللجنة إلى المرفق الأول بالوثيقة SCT/41/2 Prov.، التي جمّعت الردود على الاستبيان الخاص بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط المقدمة من 31 دولة من الدول الأعضاء ومنظمة حكومية دولية واحدة لها صفة مراقب.

27. وسلطت الأمانة الضوء على الطبيعة المؤقتة للوثيقة بالنظر إلى السماح لأعضاء اللجنة بالبحث عن ما إذا كانت ردودهم قد انعكست بدقة والسماح لأعضاء اللجنة الآخرين بتقديم ردودهم. وأعلنت الأمانة أنه سيتم إدراج التعديلات والردود الإضافية في النسخة النهائية للوثيقة.

28. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أن معظم الوفود، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، كانت تؤيد في الدورات الأخيرة للجنة العلامات مزيدا من العمل، لاسيما بشأن العلاقة بين المنتج والتصميم وتأثيره على نطاق الحماية، وكذلك على تمثيل تصاميم واجهة المستخدم المصورة. وبينما أعرب الوفد عن مشاطرته الفهم المشترك بضرورة معالجة الاختلافات الموجودة حاليا بشكل مباشر وأن مزيدا من العمل بشأن هذه القضايا يمكن أن يمهد الطريق لنهج أكثر تنسيقا، إلا أنه رحب بوضع اللمسات الأخيرة على الاستبيان الذي ركز على القضايا ذات الصلة المتعلقة بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط في الدورة السابقة للجنة العلامات. وشكر الوفد الأمانة على إعداد الوثيقة SCT/41/2 Prov.، ورأى أنها توفر الردود بطريقة واضحة ومتسقة ومفصلة بشكل مناسب. وأفاد الوفد أنه على الرغم من أن الوثيقة لا تشكل أول مسح حول هذا الموضوع، إلا أنه يعتبرها الأكثر حداثة وتفصيلا. وفي رأيه، استطلعت المسح الجديد قضايا مثل ارتباط تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط مع مؤشر المنتج عن طريق أسئلة محددة وإضافية، واستخدام إخلاء المسئولية وتأثيرها، وعمليات البحث الخاصة بالتقنية الصناعية السابقة والمتطلبات اللازمة للتصاميم المتحركة. ولأنه يعتقد أن ثروة المعلومات الناتجة عن الردود ستكون مفيدة في مزيد من المناقشات حول تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط داخل اللجنة، أعرب الوفد عن دعمه الكامل للتجميع لكي يتم استخدامه كمرجع لمزيد من العمل. وبالإضافة إلى ذلك أعرب الوفد عن استعداده لتقديم مزيد من المعلومات حول الممارسة الشائعة التي طورها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي داخل شبكة التعاون الأوروبية. وفي معرض تأكيده على الرأي القائل بأنه على الرغم من أن القضايا المتعلقة بالتصاميم التكنولوجية الجديدة كانت أيضا مثيرة للاهتمام وذات صلة، إلا أن هناك حاجة أولاً إلى حل للمشكلات الحالية في مجال الأشكال المعروفة حاليا ل تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، استمر الوفد في تقديم دعمه للنهج التدريجي. ومع ذلك، أعلن الوفد أنه لا يزال مهتما بمعرفة المزيد عن التصاميم التكنولوجية الجديدة من جمعيات المستخدمين.

29. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى أنه قدم دعمه الكامل لتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط في دورات سابقة للجنة العلامات وشكر أعضاء اللجنة على ردودهم على الاستبيان، كما شكر والأمانة على تجميع الردود. وبالنظر إلى أن النتائج كانت ذات صلة طالما أنها أوضحت الصلة بين المنتج والتصميم وتمثيل تصاميم واجهة المستخدم المصورة للصور المتحركة، أعرب الوفد عن أمله في أن يتيح العمل مزيدا من التنسيق. ومن وجهة نظر الوفد تعتبر المعلومات عن استخدام إخلاء المسئولية وتأثيرها، وعمليات البحث الخاصة بالتقنيات

الصناعية السابقة وغيرها من البيانات الواردة في الوثيقة.SCT/41/2 Prov ضرورية لتعميق المناقشات القائمة على الأدلة داخل لجنة العلامات. وأخيرا، أكد الوفد مجددا دعمه للنهج التدريجي، الذي يعالج الاختلافات الأولى التي لم يتم حلها في مجال تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك واستكشاف التحديات المرتبطة بتصاميم العصر الحديث في مرحلة لاحقة.

30. وشكر وفد الصين الأمانة على تضمين الاستبيان التعليقات التي أبداها في الدورة السابقة للجنة العلامات ولإعداد مجموعة الردود، ورأى أن الردود على الاستبيان ستساعد اللجنة والدول الأعضاء على التعلم المتبادل لفهم الموقف بشكل أفضل ولإيجاد طريقة لحل المشكلات المعلقة. وأعرب عن أمله في أن يكون الاستبيان بمثابة أساس للعمل في المستقبل، وكذلك عن استعداده للمشاركة في مناقشات بشأن جوانب مختلفة مثل حماية تصاميم واجهة المستخدم المصورة للرسوم المتحركة ومعايير الانتهاك، مع مراعاة شواغل الأطراف الأخرى.

31. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على إعداد الوثيقة .SCT/41/2 Prov، كما شكر الدول الأعضاء الواحد والثلاثين ومنظمة بنلوكس للملكية الفكرية على مساهماتهم في الاستبيان. وفي معرض تسليطه الضوء على اهتمامه بالردود، شدد الوفد على توقيت الموضوع في ضوء تطور التكنولوجيات في الوقت الحاضر. ورأى الوفد أن الردود على الأسئلة الواردة في الجزء الثاني من الاستبيان والمتعلقة بالأساليب التي تسمح بها المكاتب لتمثيل التصاميم المتحركة، تتحدث عن نفسها وتقدم معلومات قيمة. وبالانتقال إلى الجزء الأول من الاستبيان، والذي يركز على الربط بين تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط والبند، رأى الوفد أن الإشارة إلى "الربط"، بدلاً من "الارتباط"، سيكون أكثر ملاءمة لأن الارتباط قد يعني وجود رابط صلب، ولأنه يبدو أن بعض الردود تشير إلى أن المشكلة تتعلق أساسا بالربط بين البند أو المنتج والتصميم. وبالإشارة إلى السؤال الأول، رأى الوفد أن الإجابات تؤكد فيما يبدو أن الدول الأعضاء توفر الحماية لنوع التصاميم قيد النظر. وبينما تعطي الردود على السؤال الثاني انطباعا بأن الممارسات متباينة، أشار الوفد إلى أن إلقاء نظرة فاحصة على تلك الردود يوضح أن الممارسات في الواقع كانت أقرب مما تبدو عليه. وبالإشارة إلى السؤال الرابع، شدد الوفد على انتشار الأسباب التي تدعو إلى توفير ربط: ففي بعض الولايات القضائية، كان الربط مطلوبا لتيسير عمليات البحث من قبل مقدمي الطلبات والمكاتب بينما كان مطلوبا في ولايات قضائية أخرى لتقييد نطاق حقوق التصميم. ومن وجهة نظر الوفد، يتمثل الهدف من السؤال التاسع في تحديد ما إذا كانت المكاتب التي تشترط ربط بين المنتج والتصميم تقوم بدراسة الجدة فقط فيما يتعلق بنفس المنتج أو فيما يتعلق بالتصميم على نطاق واسع. وبالتركيز على الولايات القضائية التي لا تشترط ربطا، أشار الوفد باهتمام إلى أن ردودهم يبدو أنها تشير إلى أن الاعتراف بطبيعة التصاميم التكنولوجية الجديدة يبرر عدم وجود هذا الشرط. كما أشار الوفد إلى أنه حتى في تلك الولايات القضائية، هناك فرصة اختيارية أو إلزامية لتحديد البند. ولذلك، رأى الوفد أن الممارسات، سواء تم وصفها على أنها تشترط ربطا من عدمه، يمكن اعتبارها أقرب بكثير. وبالنسبة للوفد، يكمن السؤال بشكل أساسي في تحديد مدى الربط المطلوب. وأخيرا، وفي اشارة الى السؤال الرابع والثلاثين، أشار الوفد إلى ظهور توافق في الآراء بشأن معايير الانتهاك المعمول بها، والتي تعتبر مماثلة لأنواع التصاميم الأخرى. واختتم الوفد معربا عن استمرار تطلعه إلى مزيد من المناقشات حول هذا البند من بنود جدول الأعمال.

32. وتحدث وفد أوغندا بصفته الوطنية، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة .SCT/41/2 Prov، كما شكر أعضاء لجنة العلامات على ردودهم على ردودهم، وأعرب عن قلقه إزاء انخفاض المشاركة. وفي إشارة إلى أن بلدين أفريقيين فقط ومنظمة بنلوكس للملكية الفكرية قد ردوا على الاستبيان الأول بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط وأن أقل من 16% من أعضاء الويبو قد ردوا على الاستبيان الثاني، رأى الوفد أن الردود لا تشكل نموذج تمثيلي يمكن أن يستند إليه العمل في المستقبل. ومن وجهة نظر الوفد، هناك حاجة إلى حماية التصاميم التكنولوجية والفهم الواضح لأثرها على الابتكار والمنافسة، لاسيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة قبل الدخول في مناقشات متقدمة حول حماية التصاميم التكنولوجية الجديدة. كما شدد الوفد أيضا على الحاجة إلى فهم أسباب عدم حماية تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط بواسطة أنظمة الملكية الفكرية الحالية، بما في ذلك قوانين التصميم وحقوق

المؤلف. وأشار إلى أنه في العديد من الولايات القضائية، كانت تصاميم واجهة المستخدم المصورة محمية من خلال براءات التصميم وأنواع أخرى من حقوق التصميم وحقوق المؤلف، ورأى الوفد أنه من الضروري الاستماع إلى تجربة البلدان الأخرى في تنفيذ تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط على المستوى الوطني، مع مراعاة المتطلبات المتعلقة بنطاق الحماية وتمثيلها البياني. وأخيراً، أكد الوفد على ضرورة معرفة معايير تحديد انتهاك تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط وحساب الأضرار في حالة الانتهاك، وأبرز الوفد أهمية تبادل الخبرات بشأن إنفاذ الحقوق.

33. وأثنى وفد النرويج على الأمانة لإعداد الوثيقة SCT/41/2 Prov.، كما أثنى على أعضاء اللجنة بشأن مساهماتهم في الاستبيان، ورحب بجمع المعلومات المتعلقة بحماية التصاميم التكنولوجية الجديدة لأنه يرى قيمة في جمع الحقائق من أجل إعداد المزيد من المناقشات. كما رأى الوفد أن إبقاء الاستبيان مفتوحا سيكون مفيدا، لأنه سيتيح للوفود التي لم تقدم ردودها فرصة القيام بذلك.

34. ورأى وفد جمهورية كوريا، في معرض شكره للأمانة على إعداد تجميع الردود على الاستبيان، وكذلك الدول الأعضاء لمساهماتها، أن المسح سيساعد المستخدمين على فهم قوانين الدول الأعضاء وفهم الأنظمة فيما يتعلق تصاميم واجهة المستخدم المصورة، لاسيما لأنها تبرز أوجه التشابه والاختلاف بين الدول الأعضاء. وفي إشارة إلى الأهمية المتزايدة تصاميم واجهة المستخدم المصورة في الوقت الحاضر، شدد الوفد على الحاجة إلى مزيد من المناقشات حول هذه القضية.

35. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للأمانة لإعدادها للدورة وإعداد الوثيقة SCT/41/2 Prov.، وشكر أعضاء اللجنة على تقديم ردودهم، وأبلغ اللجنة أن في بلاده هناك مشروع قانون، يهدف إلى تعديل قانون التصميم وتوسيع نطاق الموضوعات القابلة للحماية لتشمل تصاميم واجهة المستخدم المصورة، قيد المناقشة. وأفاد أنه إذا تم اعتماد مشروع القانون وفقا لمشروع مجلس الوزراء، فإن مراجعة قانون التصميم ستخفف من المتطلبات الحالية للربط الإلزامي بين تصاميم واجهة المستخدم المصورة والبند. ونظرا لأن التعديل المحتمل يمكن أن يتعلق إلى حد كبير بالأسئلة الواردة في الاستبيان، أعرب الوفد عن رغبته في تقديم ردوده، بناءً على قانون التصميم المنقح، قبل الدورة التالية للجنة العلامات. وفي إشارة إلى أن الوثيقة SCT/41/2 Prov. قد تكون أساسا جيدا لمزيد من المناقشات حول حماية تصاميم واجهة المستخدم المصورة، أعرب الوفد عن أمله في أن يظل الاستبيان مفتوحا لمزيد من التعديلات أو الردود من جانب أعضاء اللجنة، مما يجعل النتائج أكثر شمولاً وقيمة كوثيقة مرجعية.

36. واقترح الرئيس إبقاء الاستبيان مفتوحاً حتى 31 يوليو 2019، لتقديم المزيد من المساهمات من قبل الوفود ولكي يتمكن أعضاء اللجنة من تقديم مقترحات بشأن العمل المستقبلي حول المسألة إلى الدورة القادمة للجنة.

37. وشكر وفد المغرب الأمانة على إعداد الوثيقة SCT/41/2 Prov.، وأعرب عن تأييده لاقتراح الإبقاء على الاستبيان مفتوحا لجمع ردود إضافية.

38. وهنأ وفد الهند الأمانة على إعداد الوثيقة SCT/41/2/Prov.، وأعرب عن رأي مفاده أن الموضوع قيد النظر هو مسألة سياسة تتعلق بكل بلد على حدة. ورأى أن الطبيعة المحددة لتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط والسؤال حول ما إذا كان ينبغي حمايتها بالتصاميم الصناعية من عدمه، تظل مسألة قابلة للنقاش. ونظرا لأن العديد من البلدان لم تقدم ردودها بعد، أعرب الوفد عن تأييده تمديد موعد الاستبيان وتركه مفتوحا. وفيما يتعلق بالربط بين تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط والبند أو المنتج، أشار الوفد إلى أن قانون التصاميم الهندية لعام 2000 يشترط مثل هذا الربط كشرط مسبق للتسجيل.

39. وخلص الرئيس إلى أنه التُمس من الأمانة ما يلي:

- الإبقاء على الوثيقة مفتوحة لمساهمات الوفود حتى 31 يوليو 2019؛
- واستكمال الوثيقة بعد ذلك وعرضها على لجنة العلامات كي تنظر فيها في دورتها الثانية والأربعين.

40. وبالإضافة إلى ذلك، دُعي أعضاء لجنة العلامات إلى تقديم اقتراحات حول العمل المقبل فيما يخص هذه المسألة إلى الدورة الثانية والأربعين للجنة العلامات.

مستجدات من الدول الأعضاء عن خدمة النفاذ الرقمي (DAS) إلى وثائق الأولوية

41. أشارت الأمانة إلى أن اللجنة قد أحاطت علما في الدورة السابقة لجنة العلامات بالتقدم الهام الذي أحرزه العديد من أعضائها والمكتب الدولي فيما يتعلق بنظام لاهاي حول تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية. كما أشارت الأمانة إلى أنه في تلك الدورة، خلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات ستواصل تقييم التقدم المحرز في استخدام نظام خدمة النفاذ الرقمي لتطبيقات التصميم الصناعي من جانب الدول الأعضاء.

42. ورأى وفد كندا، معرًا عن دعمه لخدمة النفاذ الرقمي، أن الخدمة ستؤدي إلى تحسين قدرة مكتبه على الوصول بسرعة وسهولة إلى وثائق الأولوية لدراستها وتحديد صلاحية المطالبة الخاصة بالأولوية. وأعلن أن مكتبه قد بدأ المشاركة في خدمة النفاذ الرقمي، كمكتب نفاذ وإيداع لطلبات التصميم الصناعي في 1 أبريل 2019، وأشار الوفد أن خدمة النفاذ الرقمي تبسط عملية إيداع الطلبات بالنسبة للعملاء، والذين استفاد معظمهم من المطالبة ذات أولوية على الايداع الذي يتم في بلد مشارك في الخدمة. وإذ شدد الوفد على أن خدمة النفاذ الرقمي قد استكملت العملية الحالية الورقية ودعمت التزام المكتب بتقديم خدمة وخبرة حديثة للعملاء من خلال الخدمات الإلكترونية، شجع الوفد الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى الخدمة لجعلها أداة قيمة ومفيدة بشكل متزايد لمقدمي الطلبات في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالبراءات، أعلن الوفد كذلك أن كندا تخطط للانضمام إلى خدمة النفاذ الرقمي بعد تنفيذ معاهدة قانون البراءات.

43. وأشار وفد شيلي، في إشارة إلى بيانه الذي ألقاه في الدورة السابقة للجنة العلامات، إلى أن مكتبه انضم إلى خدمة النفاذ الرقمي في 1 أكتوبر 2018. وعلى الرغم من التنفيذ الكامل لخدمة النفاذ الرقمي، أبلغ الوفد أنه حتى الآن لم يتم استخدام الخدمة في تطبيقات التصميم الصناعي. ونظرا لأن تجربته بلاده مع خدمة النفاذ الرقمي قد أثبتت فائدة الخدمة لكل من المكاتب التي يمكن أن تتشاور بسهولة مع شهادات المتقدمين الذين يطالبون بالأولوية، أشار الوفد أن خدمة النفاذ الرقمي تسمح أيضا بحل المشكلات المتعلقة بإصدار ومراقبة الوثائق الورقية. وبالنظر إلى الاستخدام الناجح لخدمة النفاذ الرقمي في شيلي، أعرب الوفد عن اهتمامه بتوسيع نطاق الخدمة ليشمل تطبيقات العلامات التجارية. واختتم الوفد بدعوة أعضاء اللجنة الآخرين للانضمام إلى خدمة النفاذ الرقمي.

44. وشكر وفد النرويج الوفود التي شاركت بتجربتها مع خدمة النفاذ الرقمي في الدورات السابقة للجنة العلامات، وكذلك في الدورة الحالية، حيث قدمت معلومات قيمة عن تطوير ومزايا الخدمة. وفي معرض ذكره أن خدمة النفاذ الرقمي يمكن أن تساعد في تبسيط وتعميم النظام بالنسبة لأصحاب الحقوق والسلطات، أعرب الوفد عن سروره لإعلان أن المكتب النرويجي يأمل في إضفاء الطابع الرسمي على ربطه بخدمة النفاذ الرقمي.

45. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن مكتبه قد بدأ في استخدام خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بطلبات التصميم الصناعي في عام 2018. وتأييدا للبيان الذي أدلى به وفد شيلي، ذكر الوفد أنه تلقى ردود فعل إيجابية من كل من مقدمي الطلبات الوطنيين والأجانب، الذين يعتبرون النظام مفيدًا للغاية للامتثال لمتطلبات تقديم النسخ المعتمدة من وثائق الأولوية. وهنأ الوفد وفد كندا على انضمامه إلى خدمة النفاذ الرقمي، كما هنأ وفد النرويج على مشاركته المستقبلية في النظام. وفي إشارة إلى أن ثماني دول أعضاء تستخدم خدمة النفاذ الرقمي بالنسبة لطلبات التصميم الصناعي، ذكر الوفد أنه لا يزال يتطلع إلى زيادة المشاركة في الخدمة.

46. وأشار وفد جمهورية كوريا، معربا عن ارتياحه للعدد المتزايد من الدول المهتمة بخدمة النفاذ الرقمي، إلى أن المكتب الكوري للملكية الفكرية مستعد لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء الأخرى.

47. وأشار وفد الصين، معربا عن دعمه المستمر لتمديد خدمة النفاذ الرقمي إلى طلبات التصميم الصناعي، بأن المكتب الصيني مشارك في خدمة النفاذ الرقمي. واستنادًا إلى تجربته، أعلن الوفد أن النظام جعل معالجة الطلبات وفحصها أكثر كفاءة وساعد في تخفيف العبء عن المكتب.

48. وأبلغ وفد اليابان اللجنة أن المكتب الياباني يعمل على تطوير نظام داخلي لتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بطلبات التصميم الصناعي. وفي معرض إعلانه أن الخدمة ستعمل في عام 2020 في هذا المجال، اختتم الوفد بتعبيره عن دعمه القوي لتوسيع خدمة النفاذ الرقمي إلى التصاميم الصناعية.

49. ودعت الأمانة الوفود المهتمة بتنفيذ خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بالتصميم الصناعي أو طلبات العلامات التجارية إلى الاتصال بالمكتب الدولي.

50. وأعرب ممثل الرابطة الدولية للعلامات التجارية عن شكره للوفود التي أعلنت عن مشاركتها الفعالة أو المرتقبة في خدمة النفاذ الرقمي لطلبات التصميم الصناعي، واعتبر أن الخدمة ذات فائدة هائلة بالنسبة لمستخدمي النظام. وتأييدا للآراء التي أعرب عنها وفد شيلي، رأى ممثل الرابطة أن خدمة النفاذ الرقمي يمكن ويجب استخدامها أيضا لوثائق الأولوية فيما يتعلق بطلبات العلامات التجارية.

51. وأشارت اللجنة إلى التقدم المحرز من قبل الأعضاء في تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي بالنسبة للتصميمات الصناعية.

52. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات ستطلب تزويدها بمعلومات محدثة حول هذا البند في دورتها القادمة.

الحماية المؤقتة الممنوحة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية بموجب المادة 11 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية: مشروع استبيان

53. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/41/3 والوثيقة SCT/41/3 Rev.

54. وأشار الرئيس إلى أن وفد إسبانيا قدم في الدورة السابقة للجنة العلامات "اقتراح لدراسة بشأن حماية التصاميم الصناعية في المعارض التجارية في الدول الأعضاء"، على النحو الوارد في الوثيقة SCT/40/8. ويهدف الاقتراح إلى إعداد وإجراء مسح بين الدول الأعضاء لتحديد كيفية تنفيذ الحماية المنصوص عليها في المادة 11 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وكيفية تفسير مصطلح "رسمي، بالنسبة للمعارض الدولية المعترف بها رسمياً". ودعا الرئيس اللجنة إلى النظر في مشروع الاستبيان فيما يتعلق بهذا الاقتراح كما تم إعداده من قبل الأمانة وكما تم عرضه في الوثيقة SCT/41/3.

55. وعرضت الأمانة الوثيقة SCT/41/3، التي تتضمن مشروع استبيان بشأن الحماية المؤقتة الممنوحة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية بموجب المادة 11 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.

56. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على صياغة الاستبيان، كما شكر الوفود على دعمها لاقتراحه، وسلط الضوء على وضوح مشروع الاستبيان وتوقيته وفائدته. ورأي الوفد أن من شأن الردود على الاستبيان أن تمكن أعضاء اللجنة من معرفة المزيد عن نطاق حماية التصاميم الصناعية المعروضة في بعض المعارض التجارية. واقترح الوفد إضافة سؤالين، أحدهما عن الرسوم الواجب سدادها للاستفادة من التدبير الذي يطبق المادة 11 من اتفاقية باريس، والثاني عن الموعد النهائي للمطالبة بفائدة مثل هذا التدبير. واختتم الوفد بتطلعه إلى مناقشة الموضوع قيد النظر.

57. واعتبر وفد شيلي، في معرض ثنائه على الأمانة لإعداد الوثيقة SCT/41/3 وإبراز أهمية هذه المسألة بالنسبة لجميع الوفود، أن الاستبيان سيزود اللجنة بمعلومات عن تنفيذ المادة 11 من اتفاقية باريس. وأوضح الوفد أن الكشف الذي يمتثل لمتطلبات القانون لم يؤخذ في الاعتبار في بلاده في أحدث المنجزات التكنولوجية عند دراسة متطلبات الجدة والخطوة الابتكارية. ورأى الوفد أن مشروع الاستبيان سيسمح بجمع المعلومات عن التجارب الأخرى لأعضاء اللجنة وإثراء مناقشات اللجنة.

58. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشكر الأمانة على إعداد مشروع الاستبيان. ورأى الوفد أن المشروع يغطي جميع القضايا ذات الصلة التي يجب معالجتها لتحسين المعرفة حول الموضوع مثل الأسئلة المتعلقة بالإشارة الصريحة لحق الأولوية الخاص بالمعرض في القوانين الوطنية ونوع المعارض المدرجة في نطاق المادة 11 من اتفاقية باريس وطبيعة الحق الممنوح. واختتم الوفد كلمته بتقديم دعمه لمشروع الاستبيان، والذي يمكن أن يكون بمثابة أساس للعمل في المستقبل إذا قررت اللجنة المضي قدمًا في هذه المسألة.

59. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر وفد إسبانيا على الاقتراح المقدم في الدورة السابقة للجنة العلامات. وإذ أعرب عن تأييده لمشروع الاستبيان كأساس للعمل في المستقبل، رأى الوفد أن الممارسة ستوفر ردود على مختلف القضايا، مثل تفسير مصطلح "المعارض الدولية أو الرسمية المعترف بها رسمياً".

60. ولفت وفد الهند انتباه اللجنة إلى المادة 21 من قانون التصاميم لعام 2000 في الهند، مشيرا إلى أن قائمة واسعة من المعارض المخطر بها ليست موجودة في الهند. وأعرب الوفد عن دعمه لإجراء مسح بين الدول الأعضاء بهدف تحديد كيفية تطبيق الحماية المنصوص عليها في المادة 11 من اتفاقية باريس وكيفية تفسير مصطلح "المعارض الدولية الرسمية أو المعترف بها رسمياً".

61. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره لوفد إسبانيا على إثارة القضية وعلى طرح اقتراحه في الدورة السابقة للجنة العلامات، كما أعرب عن اهتمامه بالموضوع والردود المستقبلية على الاستبيان. وشكر الوفد الأمانة على إعداد مشروع الاستبيان، ورأى أن إضافة الأسئلة التي اقترحها وفد إسبانيا إلى الاستبيان ستجعله أقوى.

62. واقترح وفد اليابان، معربًا عن تقديره للأمانة لإعداد مسودة الاستبيان، إضافة سؤال حول التاريخ الواجب مراعاته لحساب مدة الحماية المؤقتة المشار إليها في السؤال رقم (3). وفي إشارة إلى أن قانون التصميم الياباني ينص على استثناء عدم وجود الجدة دون الحد من أنواع الكشف، رأى الوفد أن مثل هذا النقص في طرق الكشف عن التصاميم الصناعية موجود أيضا في قوانين الدول الأخرى. ولهذا السبب، وفيما يتعلق بالسؤال رقم (4)، اقترح الوفد إضافة سؤال حول عدم وجود معايير لتحديد ما هو "المعرض الدولي رسمي أو المعترف به رسميًا". وأخيراً، اقترح الوفد قصر السؤال رقم (7) على المحتوى الإلزامي للأدلة الوثائقية.

63. وشكر وفد الصين الأمانة على إعداد مشروع الاستبيان، وأعلن عن رغبته في المشاركة في المناقشات وتبادل خبرته بشأن القضية. وأفاد أنه بما أن المادة 11 من اتفاقية باريس تركت للأطراف المتعاقدة في المعاهدة حرية تحديد وسائل تحقيق الحماية المؤقتة، فإنه يرى أن المسح ينبغي أن يستند إلى خصوصية كل بلد ويجب أن يحترم حقوق كل عضو في اختيار التدبير الخاص به.

64. وشكر وفد المغرب الأمانة على إعداد مشروع الاستبيان بناءً على الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا، واقترح إضافة سؤال أولي بشأن الأحكام المحددة الواردة في قانون الدول الأعضاء، والتي تتناول الحماية المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، أيد الوفد اقتراح وفد إسبانيا بإدراج سؤال في الاستبيان يتعلق بسداد رسوم للمطالبة بالحماية المؤقتة.

65. وأشار وفد جمهورية كوريا، في معرض توجهه بالشكر إلى وفد إسبانيا على اقتراحه والأمانة لإعداد مشروع الاستبيان، إلى وجود اختلافات بين قوانين وأنظمة التصميم لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمادة 11 من اتفاقية باريس. وبالنظر إلى أن فهم أنظمة الدول الأعضاء بشكل أفضل سيكون مفيدا للمستخدمين، اقترح الوفد إضافة الأسئلة التالية في مشروع الاستبيان: (1) هل يجب الاعتراف بتاريخ الإيداع بأثر رجعي؟ (2) إذا كان تاريخ الإيداع يسبق تاريخ الأولوية الخاص بالمعرض، فهل يجب اعتبار التاريخ بأثر رجعي تاريخ الأولوية بموجب المادة 4 من اتفاقية باريس؟ (3) عندما يطالب مقدم الطلب بكل من حق الأولوية بموجب المادة 4 من اتفاقية باريس وحق الأولوية الخاص بالمعرض بموجب المادة 11 من اتفاقية باريس، فهل يجب أن يوافق المكتب التالي تلقائيًا على حق الأولوية الخاص بالمعرض؟ (4) هل يجب تسجيل الحماية المؤقتة الممنوحة للتصميم الصناعي في السجل؟ (5) هل يجب على المكتب فحص ما إذا كان التصميم المعروض هو نفس التصميم موضوع الطلب؟

66. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن امتنانه للأمانة على إعداد الوثيقة SCT/41/3، واعتبر أن الخلفية التاريخية لتطوير المادة 11 من اتفاقية باريس مفيدة لفهم أفضل للقضية. وفي إشارة إلى أن الفهم العام هو أن المسح يقتصر على التصاميم الصناعية، أشار الوفد إلى أن عملية وضع القواعد ليست خيارا في المرحلة الحالية، لأن المسح يهدف فقط إلى جمع المعلومات حول التشريعات والممارسات الوطنية.

67. وشكر وفد أذربيجان الأمانة على تنظيم دورة لجنة العلامات، وأشار إلى أن اعتماد معاهدة قانون التصاميم يمكن أن يصبح الأساس لتحسين القوانين الوطنية من خلال توفير مجموعة واحدة من الإجراءات لحماية التصاميم الصناعية. في إشارة إلى أن وثائق الدورة الحالية لا تشير إلى حق المؤلف كوسيلة لحماية التصاميم الصناعية، اقترح الوفد تضمين فقرة منفصلة في مشاريع الوثائق التي تمت مناقشتها تنص على أنه لا ينبغي توفير الحماية القانونية للتصميم الصناعي الذي ليس جديدا ولا أصليا.

68. ورحب ممثل الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات بالاقتراح المقدم من وفد إسبانيا، وأفاد بأن توضيح الاختلافات بين الدول الأعضاء في إجراءات وآثار الحماية المؤقتة المنصوص عليها في المادة 11 من اتفاقية باريس سيكون مفيدا بالنسبة لمقدمي الطلبات.

69. وطلب الرئيس من الأمانة أن تقوم بإعداد مشروع استبيان منقح يعكس اقتراحات أعضاء اللجنة قبل نهاية الدورة.

70. ونظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/41/3 Prov.، مشروع الاستبيان المنقح الذي أعدته الأمانة بناءً على طلب الرئيس.

71. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على عملها السريع وعلى الجودة الممتازة للوثيقة SCT/41/3 Rev.، كما شكر الوفود على تعليقاتهم، ورأى أن التعديل قد حسن من مشروع الاستبيان، والذي يلبي الآن احتياجاته. كما أعرب الوفد عن أمله في أن تقدم الردود صورة جيدة عن تنفيذ المادة 11 من اتفاقية باريس.

72. وتساءل وفد جمهورية كوريا عما إذا كان يمكن إدراج أسئلة إضافية في مشروع الاستبيان في مرحلة لاحقة.

73. وأشارت الأمانة إلى أن السؤال رقم (14) قد سمح لأعضاء لجنة العلامات بتقديم أي ملاحظات إضافية تراها مناسبة فيما يتعلق بالمادة 11 من اتفاقية باريس.

74. وخلص الرئيس إلى أنه التُمس من الأمانة:

- تعميم الاستبيان الوارد في الوثيقة SCT/41/3 Rev. على أعضاء لجنة العلامات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب، على أن تصل الردود بحلول 31 يوليو 2019؛

- وتجميع كل الردود في وثيقة كي تنظر فيها الدورة الثانية والأربعون للجنة العلامات.

البند 6 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

75. اقترح الرئيس مناقشة المقترحات الواردة في الوثيقتين SCT/39/8 Rev.3 وSCT/41/6.

76. وأعرب وفد سويسرا عن تفضيله مناقشة الوثيقتين SCT/32/2 وSCT/39/8 Rev.3 معاً، ولكن بشكل منفصل عن الاقتراح بشأن نظام أسماء الحقول الوارد في الوثيقة SCT/41/6.

77. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لمناقشة الوثيقتين SCT/39/8 Rev.3 وSCT/41/6، لأن الغرض من هذه المقترحات المشتركة هو إنشاء صك دولي، كما أوصت به لجنة العلامات، لحماية أسماء البلدان.

78. وأيدت وفود جورجيا وأيسلندا وجامايكا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة الاقتراح الذي تقدم به وفد سويسرا لمناقشة الوثيقتين SCT/32/2 وSCT/39/8 Rev.3 ثم الوثيقة SCT/41/6.

79. وأفاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه، من أجل تعزيز الحوار ومواصلة إحراز تقدم في المناقشة، سيترك القرار للرئيس.

اقتراح منقح من وفد جامايكا (الوثيقة SCT/32/2).

80. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/32/2.

81. وصرح وفد جامايكا بأن هناك حاجة إلى حماية أكثر اتساقا وفعالية لأسماء البلدان، على غرار رموز الدول. ورأى الوفد أنه على الرغم من أنه قد تم الاعتراف بحماية أسماء البلدان نظريا من خلال قوانين العلامات التجارية الوطنية الحالية، إلا أن هذه الحماية لا تزال غير كافية، مما يترك فرصة كبيرة للأشخاص الذين ليس لهم أي صلة حقيقية بالبلد أن يستفيدوا من شهرة وسمعة اسم البلد. وشدد الوفد على حقيقة أنه مع تطور الحقول العامة الجديدة من المرتبة العليا، تفاقم نقص الحماية الدولية. وفي حين أقر الوفد بوجود اختلافات، إلا أنه ذكر أن دراسة مجالات التقارب المحتملة خلال أعمال اللجنة قد أتاحت إجراء تحليل أفضل لمدى اتساع الفجوات القائمة في هذا الشأن. واعتبر الوفد أنه يمكن معالجة المخاوف المتعلقة باليقين، والتي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء، من خلال استخدام قائمة رسمية بأسماء البلدان، وكذلك القوائم ذات الصلة من الرموز المرتبطة بها والاختصارات والاختلافات في أسماء الدول. وذكر أن قاعدة البيانات المركزية لأسماء الدول، التي أنشأتها الويبو، على غرار قاعدة البيانات الخاصة بالرموز الرسمية وشعارات النبالة الخاصة بالدول، ستكون مفيدة للرجوع إليها من قبل مكاتب الملكية الفكرية أثناء فحص طلبات العلامات التجارية. واقترح الوفد أن تقوم الدول الأعضاء بإبلاغ المكتب الدولي للويبو رسمياً بأسماء بلدانها والتغييرات التي طرأت عليها. كما رأى الوفد أنه ينبغي أن يُطلب من مقدمي الطلبات تقديم ترجمة ونقحرة حيثما لا تكون العلامة التجارية باللغة (اللغات) المستخدمة من قبل مكتب الملكية الفكرية، والتي تعتبر بالفعل ممارسة قائمة لدى العديد من مكاتب الملكية الفكرية. وأفاد الوفد أنه ينبغي رفض العلامات التجارية التي تتكون فقط من اسم الدولة في حد ذاتها باعتبارها وصفية، ما لم يتم طلب تسجيل العلامة من قبل الدولة نفسها أو كيان مرخص من الدولة كجزء من مخطط العلامة التجارية الوطنية. ورأى الوفد أن أي استخدام لاسم بلد في علامة تجارية يمكن اعتباره وصفيا بالنسبة للسلع والخدمات، حتى لو كانت هناك عناصر أخرى في العلامة التجارية. وأشار الوفد إلى أنه منذ الدورة الثانية والثلاثين للجنة

العلامات، طرحت جامايكا مشروع توصية مشتركة لحماية أسماء البلدان على الطاولة، وذلك لتيسير المناقشة داخل اللجنة. وذكر أن المادة (2) من مشروع التوصية المشتركة المنقح تقترح أن توافق الدول الأعضاء على "منع استخدام المؤشرات التي تتكون من أو تحتوي على أسماء البلدان فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي لا تنشأ في البلد المشار إليه باسم البلد". وأفاد أن هذا لن يكون إلزاميا، ولكن استنادا إلى تصور مكتب فحص العلامات التجارية للعلامة التجارية. وذكر أنه إقرارا بوجود ظروف استثنائية، بموجب معظم قوانين العلامات التجارية الوطنية، والتي يمكن فيها تسجيل العلامة التجارية التي تحمل اسم بلد فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات غير الناشئة في البلد المحدد، اقترح مشروع التوصية المشتركة المقدم من جامايكا نصا في المادتين 6 و 7 يمكن أن يوفر مقاييس متفق عليها لتلك الظروف الاستثنائية. وأكد الوفد أن الهدف من مشروع التوصية المشتركة المقترح ليس وضع قواعد إلزامية، ولكن إنشاء إطار متماسك ومتسق لتوجيه مكاتب الملكية الفكرية خلال هذه القضية. وفي إشارة إلى أنه أحد مقدمي الاقتراح المشترك الذي تقدمت به وفود جورجيا وآيسلندا وإندونيسيا وإيطاليا وليختنشتاين وماليزيا والمكسيك وموناكو وبيرو والسنغال وسويسرا بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية، على النحو الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3، أفاد الوفد أنه لا يزال مستعد للتحلي بالمرونة اللازمة لإيجاد حل للمشكلة قيد النظر، إما من خلال الوثيقة SCT/32/2 أو الوثيقة SCT/39/8 Rev. 3. ولذلك، شجع الوفد الدول الأعضاء على النظر في مختلف المقترحات، بما في ذلك مشروع التوصية المشتركة، بهدف المضي قدماً بطريقة تتمتع بتوافق آراء الدول الأعضاء في اللجنة.

82. وأعرب وفد كولومبيا عن تأييده لاقتراح وفد جامايكا، وقال إنه يشاطر الوفد قلقه فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان واعتماد المعايير اللازمة لمنع تسجيلها كعلامات تجارية. ومع ذلك، كان لدى الوفد سلسلة من الملاحظات. أولاً، في إشارة إلى أن المادة (4) تفرض حظراً على تسجيل و/ أو استخدام المحددات المتضاربة للأعمال، أشار الوفد إلى أن مفهوم المحددات المتضاربة للأعمال ينبغي فهمه في تشريعه الوطني على أنه يشمل الأسماء التجارية والعلامات التجارية. وأوضح الوفد أنه كان لهذا الأمر آثار كبيرة، كما هو الحال في كولومبيا، حيث تخضع كل من الأسماء التجارية والعلامات لنظام إيداع بسيط ولا تشكل حقوقا. أما الملحوظة الثانية فإنها تتعلق بالمادة 6 (1)(ح)، التي انحرفت عن المادة 135 (هـ) من القرار 200/486 لجماعة دول الأنديز. وتنص المادة الأخيرة على رفض تسجيل أي علامة تجارية عندما تتكون العلامة حصراً من اسم البلد. وأخيراً، رأى الوفد أن المادة (7) تمادت كثيرا في فرض عبء الإثبات على أن المنتجات نشأت بالفعل من البلد.

83. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده لعمل اللجنة بشأن حماية أسماء البلدان والاقتراح المقدم من وفد جامايكا.

84. وشدد وفد إكوادور على أهمية حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها بشكل غير مناسب، من أجل السماح للبلدان بإدارة استخدام أسماءها وفقا لاحتياجاتها الوطنية. وفي إشارة إلى أن التشريع الإكوادوري يشير إلى أسماء الدول، والذي لم يأخذ في الاعتبار الاسم الرسمي لبلد ما فحسب، بل أيضا السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي، أفاد الوفد أنه يرغب في الإدلاء ببعض الملاحظات حول اقتراح وفد جامايكا. وفيما يتعلق بالمادة 1 (6)، ذكر الوفد أنه سيكون من المناسب تحديد نطاق مصطلح "اسم البلد" بوضوح، وكذلك توضيح الفئات المختلفة وتمييزها، لأن الافتقار إلى الوضوح في هذا الصدد يمكن أن يؤدي إلى لسوء الاستخدام أو إلى تسجيلات يتم رفضها بطريقة غير كافية. كما رأى الوفد أن إدراج الكود الدولي أو الاختصار يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات. وبالإضافة إلى ذلك، تساءل الوفد عن ضرورة وجود مصطلحات معينة في المادة (1) "التعاريف"، مثل "الطلب"، و"اسم الحقل"، و"الإنترنت"، و"العلامة"، و"المكتب"، و"الشخص"، "المسجل أو التسجيل"، و" الحق ". كما رأى الوفد أن الفرق بين العلامة التجارية والمحدد التجاري يجب أن يكون أكثر وضوحا. وفيما يتعلق بالمادة (2)، شدد الوفد على أهمية إدخال مفهوم سوء النية كمعيار إضافي يتعين وضعه في الحسبان، وكذلك إمكانية استثناء تسميات المنشأ والعلامات التجارية للبلد التي تحميها الدول أو بموافقتها. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد على ضرورة التوضيح فيما يتعلق بما ينبغي فهمه من منشأ السلع أو الخدمات. كما اقترح الوفد أيضا حذف المادة 6 (1)(i)، نظرًا لأن العلامة التجارية الوصفية تعتبر في حد ذاتها أساسا للرفض، كما أعرب عن مخاوفه بشأن مصير المنتجات التي

تحتوي على عدة مكونات من بلدان مختلفة، ولكن تم إنتاجها حصريا في بلد واحد. وأخيرا، تساءل الوفد عن كيفية إثبات ما تم تأسيسه بموجب المادة 7 (4). وفي الختام، أكد الوفد مجددا التزامه بمواصلة المناقشة المتعلقة بحماية أسماء البلدان على أساس الوثيقتين SCT/32/2 وSCT/39/8/Rev.3.

85. وأبرز وفد الصين ثلاثة جوانب من الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/32/2. الجانب الأول، فيما يتعلق بالمادة (1)، اتفق الوفد مع وفد إكوادور على أنه من المهم الحد من مفهوم اسم البلد ونطاق حمايته. الجانب الثاني، فيما يتعلق بالمادة (3)، أفاد الوفد أن ممارسته الوطنية صارمة للغاية، لأن تسجيل أو استخدام علامة تجارية محظور في الصين إذا كانت العلامة التجارية تحتوي على اسم مطابق أو مشابه لاسم دولة أو علم أو شعار وطني أو علم عسكري لبلد أجنبي. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن هناك ثلاثة استثناءات حيث يتم قبول تسجيل العلامات التجارية التي تتكون من أو تحتوي على أسماء البلدان: أولاً، إذا كانت العلامة التجارية قد حصلت على إذن من الحكومة؛ ثانياً، إذا كانت العلامة التجارية تحمل معاني أخرى ولن تضلل الجمهور؛ ثالثا، إذا كانت هناك عناصر مميزة أخرى في العلامة التجارية وكان اسم البلد مستقلاً أو منفصلاً عن تلك العناصر، ويستخدم فقط للإشارة إلى أصل المنتج أو الخدمة. الجانب الثالث، فيما يتعلق بالمادة 7 (1)، أشار الوفد إلى ممارسته الصارمة، وأضاف أنه عند فحص علامة تجارية تحتوي على اسم بلد، لا يأخذ الفاحصون في الاعتبار ما إذا كانت العلامة التجارية علامة معروفة أو تتمتع بسمعة كبيرة.

86. وشكر وفد جامايكا جميع الوفود التي أعربت عن دعمها وشكرها على تعليقاتها، وأفاد أنه سيستعرض الوثيقة في ضوء تلك التعليقات.

اقتراح من وفود جورجيا وأيسلندا وإندونيسيا وجامايكا وليختنشتاين وماليزيا والمكسيك وموناكو وبيرو والسنغال وسويسرا والإمارات العربية المتحدة بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية (الوثيقة SCT/39/8 Rev.3)

87. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/39/8 Rev.3.

88. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده لاقتراح وفد جامايكا، وذكر أنه من المهم أن تعمل اللجنة على تطوير حلول لمشكلة العلامات المضللة، مثل العلامات التي تحتوي على اسم بلد، والتي يتم استخدامها فيما يتعلق بالمنتجات أو الخدمات التي لا تنشأ من هذا البلد. وفيما يتعلق بالاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3، وبعد المناقشات التي جرت في الدورة الأخيرة، قرر المشاركون في تقديم الاقتراح المقدم في الوثيقة SCT/39/8 تقسيمه إلى اقتراحين منفصلين: الوثيقة SCT/39/8 Rev.3، التي تركز على العلامات التجارية، والوثيقة SCT/41/6، المخصصة لنظام اسماء الحقول. وأفاد الوفد أن الهدف من الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3 هو الاعتراف بمبدأ عدم احتكار اسم بلد أو اسم جغرافي ذا دلالة وطنية من قبل فرد خاص، ما لم تأذن الدولة المعنية بذلك. وشدد الوفد على أن هذين الاقتراحين تناولا أولاً وقبل كل شيء مسألة احتكار أسماء البلدان أو الأسماء الجغرافية. ووفقا للاقتراح المقدم في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3، أشار الوفد إلى أنه سيتم تحديد شروط تسجيل أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية دائما في كل ولاية وفقا لتشريعاتها الوطنية. وأخيراً، ذكر الوفد أن الغرض من الاقتراح هو العمل كصك مرجعي يكون متاحا للمكاتب الوطنية إذا ما اعتمدته اللجنة.

89. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أن عددا من المقترحات قد نوقشت في الدورة الأخيرة للجنة العلامات حول موضوع أسماء البلدان. وفيما يتعلق بالاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2، شكر الوفد وفد سويسرا وغيره من المؤيدين على إعداد ورقة غير رسمية للمناقشات غير الرسمية في الاجتماع الأخير للجنة، كما شكرهم على المقترحين اللاحقين المقدمين لهذه الدورة، والواردين في الوثيقتين SCT/39/8 Rev.3 وSCT/41/6. وأشار الوفد باهتمام إلى أن تلك المقترحات لا تنطوي على أي ممارسة تشريعية، ولا تتوخى أي تعطيل للممارسات الحالية بشأن قابلية الوصف والتمييز، ورأى أن إنشاء صك جديد "لوضع القواعد" قد لا يكون الطريقة الأنسب

لمعالجة هذه المسألة. ورحب الوفد بمضمون الاقتراحين الجديدين، وكذلك بفصل هدفي السياسة المميزين اللذين تم تغطيتهما معا في الوثيقة السابقة SCT/39/8 Rev.2 إلى وثيقتين. وأفاد الوفد أنه، من خلال هذا الفصل الواضح، تم تحسين الاقتراح المشترك الأصلي في الاتجاه الصحيح. وفيما يتعلق بالاقتراح الجديد المقدم في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3، أكد الوفد مجددا على قلقه بشأن الحظر العام لتسجيل أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية كعلامات مميزة، مثل العلامات التجارية، إذا كانت الإشارة تتكون حصرياً من مثل هذا الاسم أو إذا كان الأمر يرتقي إلى احتكار هذا الاسم. واختتم الوفد بالإشارة إلى أنه يؤيد أكثر الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/41/6. وفيما يتعلق بالاقتراحات الواردة في الوثيقتين SCT/32/2 وSCT/39/8 Rev.2، أشار الوفد إلى تفضيله للمقترح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.2.

90. وأشار وفد كولومبيا، في معرض ترحيبه بالهدف من الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3، إلى أن الاقتراح الجديد يتمتع بخاصيتين إضافيتين، أولاً، حماية تلك التعبيرات وفقاً للتشريع الوطني لكل البلد، ثانيا، عدم وجود تناقضات مباشرة مع نظام حماية مؤشرات المنشأ. وأشار الوفد إلى أن مبادئ الاقتراح تتسم بأهمية كبيرة لأنها ستسمح بتحديد نطاق الحماية الممنوحة لأسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية، وكذلك توضيح التعبيرات التي يجب حمايتها. وفي إشارة إلى أن الاقتراح يتماشى مع النظام القانوني في كولومبيا، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح.

91. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تقديره لعمل اللجنة، كما أعرب عن رأي مفاده أن الاقتراحين الجديدين، الواردان في الوثيقتين SCT/41/6 وSCT/39/8 Rev.3، سيشكلان قاعدة صلبة للمناقشات البناءة. وفي إشارة إلى النهج غير الملزم لتلك المقترحات، أعرب الوفد عن دعم المجموعة للنهج المزدوج الذي تتبعه الوثائق. وعلاوة على ذلك، أعرب وفد المجموعة عن دعمه لآلية حماية المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان على المستوى الثاني من نظام أسماء الحقول، كما هو مقترح في الوثيقة SCT/41/6. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن قلقه إزاء فكرة الحظر العام لتسجيل أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية باعتبارها علامات مميزة، مثل العلامات التجارية، عندما تكون العلامات تتكون حصريا من هذا الاسم أو عندما يؤدي تسجيلها أو استخدامها إلى احتكار هذا الاسم. وأشار الوفد، متطلعا إلى تبادل الأفكار حول هذا الموضوع، إلى أن مجموعته لا تؤيد وضع صك دولي ملزم، ولكنها تؤيد وضع نهج قانون غير ملزم بدلا من ذلك.

92. وأفاد وفد إكوادور أنه، بينما يؤكد دعمه للاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3، إلا أنه لديه بعض المخاوف. أولاً، فيما يتعلق بالقسم ثانيا-1، رأى الوفد أن التعقيدات يمكن أن تنشأ فيما يتعلق بإدراج الأسماء المختصرة للبلدان، لأنها في بعض الحالات قد تتوافق مع جوانب أخرى لا ترتبط بالضرورة بالبلد نفسه. ثانياً، ذكر أن رموز ألفا-2 ورموز البلدان ألفا-3 التي تم إدراجها في المعيار ISO 3166-1 ليست واضحة تماما، ورأى الوفد أنه يمكن تغطيتها في القسم ثانيا-1، حيث أنها تشير أيضا إلى أسماء البلدان. وأخيرا، أعرب الوفد عن بعض الشكوك فيما يتعلق بالفقرة الأخيرة من الوثيقة SCT/39/8 Rev.3، التي تتيح إمكانية إخطار الدول الأعضاء للويبو بقائمة بهذه الأسماء في غضون 18 شهراً. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عما إذا كانت هذه القائمة ستكون محدودة وما هي الآثار القانونية المترتبة على الإخطار في الوقت المحدد أو عدم الإخطار.

93. وتساءل وفد الصين، في معرض إفادته بأن نطاق حماية أسماء البلدان واسع جدا، عما إذا كان ينبغي أن تتمتع أسماء مناطق اليونسكو المدرجة في قائمة مواقع التراث العالمي بنفس الحماية التي تتمتع بها أسماء البلدان.

94. وأعرب وفد جامايكا عن تأييده للاقتراح المقدم في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3، لأنه مكمل لمشروع التوصية المشتركة الوارد في الوثيقة SCT/32/2، كما أعرب عن ترحيبه بأي جهود لسد الفجوات في مجال حماية أسماء البلدان.

95. وأكد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، في معرض تأييده لأهداف الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3، على أهمية حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية من تسجيلها كعلامات مميزة، مثل العلامات

التجارية، إذا كانت العلامة تتكون حصريًا من هذه الأسماء أو إذا كان استخدامها سيكون بمثابة احتكار للاسم المعني. ورأى الوفد أن معايير تحديد الاسم الجغرافي ذا الدلالة الوطنية واسم البلد، كما هو الوارد في الاقتراح، تعتبر شاملة للغاية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى اختتام المناقشة حول هذا الاقتراح بطريقة إيجابية للغاية.

96. وأوضح وفد اليابان أن في بلاده، ينبغي رفض العلامات التجارية التي تتكون من أسماء البلدان أو الأسماء الجغرافية إذا تم اعتبارها تشير إلى مكان منشأ أو بيع البضائع، أو تشير إلى الموقع الذي يتم فيه تقديم الخدمات، أو إذا كان من المحتمل أن يساء فهمها من قبل المستهلكين فيما يتعلق بجودة السلع والخدمات. ورأى الوفد أن القوائم المذكورة في البنود (1) إلى (5) من الاقتراح ستكون بمثابة معلومات مرجعية مفيدة لممارسات الفحص. ومع ذلك، بالإشارة إلى أنه لم يتم توضيح القائمة الواردة في البند (6)، أفاد الوفد أنه ينبغي للجنة مواصلة مناقشة هذه القائمة. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أنه ينبغي احترام النظم الوطنية وممارسات الفحص فيما يتعلق بتوفير الحماية المطلقة لأسماء البلدان والأسماء الجغرافية من عدمه.

97. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى أنه من المهم منع التسجيل غير المشروع لأسماء البلدان والأسماء الجغرافية كعلامات تجارية ومنع اختلاسها، كما أشار إلى أنه إذا لم يكن اسم البلد المدرج في علامة تجارية هو العنصر الأكثر أهمية في العلامة التجارية، سيتم فحص العلامة التجارية ككل لتحديد ما إذا كانت مميزة وقابلة للتسجيل. كما أشار الوفد أيضا إلى أن الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8/Rev.3 يفرض على ما يبدو عبئا على مقدمي الطلبات عندما يشترط على الدول الأعضاء حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية دون النظر إلى خطر الالتباس. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أنه ينبغي التعامل مع الاقتراح بعناية فائقة.

98. وشكر وفد سويسرا جميع الوفود التي أعربت عن تأييدها للاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3، وذكر أنه سيأخذ الملاحظات في الحسبان وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات بشأن الموضوع في الدورة التالية.

99. وشدد وفد المغرب على أهمية حماية أسماء البلدان، لاسيما فيما يتعلق بالعلامات التجارية، وأعرب عن دعمه لأساس اقتراح وفد جامايكا بمنع الاستخدام المضلل لأسماء البلدان، فضلاً عن أهداف وأساس الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3. ومع ذلك، أعلن الوفد أنه لا يحبذ نظاما مقيدا للغاية، لاسيما فيما يتعلق بفحص مكاتب الملكية الصناعية. وأخيراً، أعرب الوفد عن تطلعه إلى الاستمرار في مناقشة بناءة تؤدي إلى حل متناسق.

اقتراح من وفود جورجيا وأيسلندا واندونيسيا وجامايكا وليختنشتاين وماليزيا والمكسيك وموناكو وبيرو والسنغال وسويسرا والإمارات العربية المتحدة بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول (الوثيقة SCT/41/6)

100. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/41/6، بالإضافة إلى نسختين منقحتين غير رسميتين من تلك الوثيقة.

101. وأشار وفد سويسرا إلى أن الوثيقة SCT/41/6 نتجت عن تقسيم الوثيقة SCT/39/8. وأفاد أن الوثيقة قيد النظر تتعلق بأسماء حقول الإنترنت، وتهدف إلى منع احتكار شخص عادي لاسم بلد أو اسم جغرافي له دلالة وطنية على المستوى الأول من نظام أسماء الحقول، دون موافقة المجتمع المعني. كما ذكر الوفد أن هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) تعد لجولة جديدة من توسيع نظام أسماء الحقول لعام 2020، مما يتيح إسناد حقول عامة من المرتبة العليا (gTLDs). ولهذا الغرض، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالأسماء الجغرافية، تقوم هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة بوضع مبادئ إسناد للحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، استنادًا إلى القواعد التي وُضعت للجولة الأولى من الإسناد والمدونة في دليل مقدم الطلب لعام 2012. ونظرا لأن هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة تدرس ما إذا كانت ستحافظ على قواعد عام 2012 أو اعتماد قواعد أكثر مرونة والتي من شأنها تحرير التجارة في الأسماء الجغرافية، أشار الوفد إلى أن الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/41/6 يهدف بالتحديد إلى تجنب أي إضعاف محتمل لحماية الأسماء الجغرافية. وأفاد

أنه من خلال اعتماد هذا الاقتراح، سترسل الدول الأعضاء إشارة قوية إلى هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة مفادها أنه يجب عليها مراعاة مخاوف الدول عند وضع قواعد مستقبلية لإسناد حقول عامة من المرتبة العليا. وشدد الوفد على حقيقة أن الاقتراح لا يهدف إلى تعزيز القواعد الحالية، ولكنه يتبنى بشكل أساسي مبادئ دليل مقدم الطلب لعام 2012. وأشار الوفد إلى أنه خلال الجولة الأولى، تم إسناد أكثر من 1200 حقل من الحقول العامة من المرتبة العليا على أساس تلك القواعد، الأمر الذي يوفر الحماية الكافية لأسماء البلدان والأسماء الجغرافية. وأوضح أن الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/31/8 المعني بتوسيع نطاق مبادئ السياسة الموحدة لتسوية النزاعات الخاصة بالأسماء الجغرافية، والتي تنطبق حاليا على العلامات التجارية فقط، قد تم تضمينه في الوثيقة SCT/41/6 في إطار البند الثالث. وتم تصميم هذا العنصر للحالات المتعلقة بالنزاعات حول الحقول العامة من المرتبة العليا بالمستوى الثاني، عندما يتم بالفعل إسناد اسم حقل لشخص ما. وأعرب الوفد والجهات المشاركة في رعاية الاقتراح SCT/41/6 عن استعداده لمناقشة الاقتراح والإجابة على أي أسئلة في جلسات غير رسمية.

102. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن تأييده للاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/41/6، بما في ذلك الأساس المنطقي الوارد في الصفحات من 1 إلى 4 من الوثيقة. وأيد الوفد المبادئ التي أيدها تقرير الدورة الاستثنائية الثانية للجنة العلامات بشأن عملية الويبو الثانية لحقل الإنترنت في عام 2002، على النحو الوارد في الوثيقة SCT/S2/8. وأعرب الوفد عن تقديره لاحتضان الاقتراح لهدف منح آلية لحماية الحقول العامة من المرتبة العليا بالمستوى الثاني من نظام أسماء الحقول الخاص بالمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان. وأشار الوفد إلى أنه سوف يقدم تعليقات مفصلة تسلط الضوء على بعض عناصر الاقتراح التي يعتبرها أكثر أهمية، في سياق المزيد من المناقشات التقنية خلال الاجتماع.

103. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية وفد سويسرا على عرض الاقتراح. وفي إشارة إلى الفقرة المتعلقة بالتفاوض على قائمة بالأسماء الإضافية المراد إضافتها إلى القائمة الموجودة بالفعل في دليل هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة لعام 2012، تساءل الوفد عما إذا كان الاقتراح سيتجاوز هذا الدليل، لأن القائمة المعدلة المقترحة ستشكل بعد ذلك شرط للحصول على إذن أو على الأقل عدم اعتراض من الحكومات. وأبلغ الوفد اللجنة بأنه لا يدعم دليل مقدم الطلب لعام 2012، في سياق المفاوضات الحالية، معتبرا أنه متجاوز. ومع ذلك، أعرب عن عدم رغبته أيضا في تجاوز محتواه. وبالإشارة إلى أن إنشاء قائمة بالأسماء التي تتمتع الحكومات بحق النقض فيها سيخلق حق ملكية واقعي للحكومات بهذه الأسماء، أعرب الوفد عن قلقه من حقيقة أن هذا الحق يمكن أن يتداخل مع الاستخدامات الحالية للشركات في جميع أنحاء العالم ويعيق الابتكار في مجال نظام أسماء الحقول.

104. وأشار وفد سويسرا إلى أن القضية التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد أثارتها القائمة المذكورة في البند الثالث (5) من الاقتراح، وأشار إلى أن الاقتراح اعتمد معظم محتوى دليل 2012، على الرغم من أنه لم يكن متطابقا تماما، حيث تتجاوز القائمة المشار إليها في الاقتراح "دليل 2012". واقترح الوفد أن يناقش الاختلافات بين الدليل والاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/41/6 بشكل غير رسمي وبالتفصيل بمساعدة جدول مقارن تم إعداده من قبل المؤيدين.

105. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن وجهة نظر مفادها أن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية من الإسناد كأسماء حقول عامة من المرتبة العليا في نظام أسماء الحقول هي أمر مهم. وأفاد أن احتمالية الاختلاس الذي يؤدي إلى احتكار الكيانات الخاصة لتلك الأسماء سيخلق صعوبات بالنسبة للدول. ولذلك، أيد الوفد اعتماد الاقتراح وتقديمه إلى الجمعية العامة، معتبرا أنه قد تم صياغة مسار العمل والتوصية المقترحة في الوثيقة SCT/41/6 بشكل جيد للغاية.

106. وأشار وفد موناكو إلى أنه كان يفضل لعدة سنوات حماية أفضل لأسماء البلدان، سواء في نظام العلامات التجارية أو في نظام أسماء الحقول. ولهذا السبب، شارك في رعاية الوثيقتين SCT/39/8 Rev.3 وSCT/41/6. وفيما يتعلق بنظام أسماء الحقول، أفاد بأن عدم وجود حماية كافية لأسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية يمثل مصدر قلق خاص لبلاده بسبب خطر احتكار تلك الأسماء من قبل كيانات خاصة وبسبب العواقب المترتبة على المجتمعات المعنية، كما هو موضح في الوثيقة SCT/41/6. وأشار الوفد إلى أنه يؤيد تماما تلك الوثيقة التي تهدف إلى وضع مبادئ بسيطة تستند إلى قوائم موجودة بالفعل ومعتمدة دوليا. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد أن الاقتراح سيشكل حلاً مبدئياً للمشكلات والصعوبات التي تواجهها دول كثيرة بما فيها موناكو، في حماية اسم بلدها والأسماء الجغرافية الأخرى ذات الدلالة الوطنية. ورأى الوفد أن الحماية المقترحة أكثر ضرورة لأن هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة تخطط لسلسلة أخرى من تسجيلات الحقول العامة من المرتبة العليا في عام 2020، وأعرب عن أمله في أن تعتمد اللجنة الاقتراح.

107. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وشكر وفد سويسرا على عرض الوثيقة SCT/41/6، وشكر الوفود التي أعربت عن تأييدها للاقتراح بصفته أحد الأعضاء المشاركين في تقديم الاقتراح. وفي معرض تأكيده على أهمية حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية ضد إسنادها كأسماء حقول عامة من المرتبة العليا في نظام أسماء الحقول، أشار الوفد إلى أن اسناد أسماء حقول عامة من المرتبة العليا هو أمر فريد من نوعه وسيؤدي إلى الاحتكار. وبالنظر إلى أن الاقتراح متوازن ويمكّن الدول أو المجتمعات من استخدام حق النقض للتأكد من أن هذا الاحتكار لن يجلب آثارا سلبية على المجتمعات ككل، أعرب الوفد عن أمله في أن تمضي اللجنة قدما في المسألة قيد النظر.

108. وأيد وفد جامايكا بالكامل اقتراح حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول. وأشار الوفد إلى أنه من المهم حماية هذه الأسماء من الاستخدام العشوائي والحر دون تنظيم، وأعرب عن أمله في أن تعتمد اللجنة الاقتراح قريبا.

109. وأيد وفد جورجيا الاقتراح المشترك المتعلق بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول، الوارد في الوثيقة SCT/41/6 والذي شاركت بلاده في رعايته. واعتبر أن اعتماد هذا الاقتراح غير الملزم من قبل لجنة العلامات والجمعية العامة سوف يستجيب للتحديات الرقمية الحالية فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول.

110. وشكر وفد السنغال وفد سويسرا على عرضه للاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/41/6 بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول. وفي معرض تأكيده على أهمية حماية أسماء البلدان، لاسيما في السياق الحالي للعولمة والرقمنة بالنظر إلى زيادة خطر الاحتكار والخصخصة، كرر الوفد التزامه بالدفاع عن مبدأ حماية أسماء البلدان وفقاً للملحق الثالث من اتفاق بانغي. وأفاد الوفد أنه بالتالي قررت بلاده أن تشارك في رعاية الوثيقتين SCT/39/8 Rev.3 وSCT/41/6، وأعرب عن أمله في التوصل إلى نتيجة إيجابية بشأن الوثيقة SCT/41/6.

111. وصرح وفد اليابان أن الأسماء الجغرافية هي ملكية عامة تم إنشائها على أساس المساهمات والأنشطة السابقة للسكان المقيمين في المنطقة المعنية. ولذلك، فإن السماح بالاستخدام التجاري الحصري للأسماء من قبل مقدمي طلبات معينين في السنوات المقبلة سيخلق مشكلات في السياسة العامة. وأعرب الوفد عن تفهمه لنية الاقتراح الداعي إلى إنشاء قائمة حماية أولية لحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية في الحقول العامة من المرتبة العليا. ومع ذلك، أفاد أنه في حين أن محتويات القوائم المذكورة في البنود من ثانيا (1) إلى (4) محمية بالفعل وفقا لدليل مقدم الطلب للحقول العامة من المرتبة العليا الذي نشرته هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة، إلا أن القائمة المذكورة في الفقرة (5) ليست محمية من قبل هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة. كما أشار الوفد إلى أنه لم يتم توضيح المعايير الخاصة بتأكيد الأسماء والسؤال حول ما إذا كانت موافقة الدول

مطلوبة لإنشاء القائمة. ولذلك، أعرب الوفد عن تأييده الاقتراح على فرضية أن تناقش اللجنة معالجة القائمة المذكورة في الفقرة (5).

112. وشكر وفد إكوادور وفد سويسرا على عرض الاقتراح، وأعرب عن تأييده له، معتبرا أنه يمكّن من حماية الحق السيادي للبلدان في الحفاظ على هويتها وسمعتها. ومع الأخذ في الاعتبار أنه في نظام أسماء الحقول، من الممكن للأطراف الخاصة الحصول على احتكار للأسماء الجغرافية أو أسماء البلدان، مما يحرم الدول من حقوقها، رأى الوفد أنه من الضروري إعادة النظر في مبادئ السياسة الموحدة لتسوية النزاعات الخاصة بأسماء الحقول وتوسعتها لتشمل المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان، والتي تعتبر مقتصرة حاليا على العلامات التجارية. وأفاد أنه في عملية مراجعة مبادئ السياسة الموحدة لتسوية النزاعات، سيكون من المناسب أن يتم نقل مخاوف أعضاء الويبو إلى هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وفي إطار البند الأول من الاقتراح، أوصى الوفد بإدراج الأسماء الجغرافية ذات الدلالة الإقليمية وكذلك تفويض المنظمة الحكومية الدولية وفقا لذلك. وفيما يتعلق بالبند الثالث من الاقتراح، أعرب الوفد عن شكوكه بشأن آلية الحماية في المستوى الثاني من نظام أسماء الحقول، وتساءل عما إذا كان من المفهوم أنها توسيع للحماية على هذا المستوى، لاسيما أن أسماء الحقول قد لا تكون مسجلة كأسماء بلدان أو أسماء جغرافية.

113. وشكر وفد أستراليا وفد سويسرا على عرض الاقتراح، وأفاد أنه يتشاطر المخاوف بشأن احتكار أسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول. وأعلن الوفد عن رغبته في معرفة المزيد عن طبيعة ونطاق القضية التي يهدف الاقتراح إلى معالجتها، لاسيما أنها تبدو شاملة ومن المحتمل أن تكون لها عواقب على الأعمال العادية. وأعرب الوفد عن شواغل عملية فيما يتعلق بتطوير مستودع لأسماء الدول والأسماء ذات الدلالة الجغرافية الوطنية، حيث إنه سيفرض عبئا إداريا كبيرا على الدول وعلى مقدمي الطلبات، وهناك شكوك تعريفية حول أسماء البلدان والاسماء الجغرافية المحمية. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح حاليا كيف سيتعامل المستودع مع الأسماء الموجودة في أكثر من ولاية قضائية واحدة. ورأى الوفد أن مبادئ التعايش يجب أن تسمح باستخدام العديد من هذه الأسماء من قِبل المسجلين الآخرين، شريطة ألا يكون هذا الاستخدام مضللاً. وذكر أن إنشاء المستودع يقترح حقوق قانونية بحكم الواقع لبعض المصطلحات التي لا يوجد لها أساس قانوني. وأشار الوفد إلى أن هذا قد يشكل تحديات للتجارة المشروعة. وأفاد أنه بموجب القانون الأسترالي، من الصعب تبرير حظر الاستخدام المشروع للمصطلح لمجرد أنه يتكون من اسم بلد أو اسم جغرافي. وذكر الوفد أنه في حالة عدم وجود أي تنظيم غير متصل بأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية، فإن تنظيم استخدامها كأسماء حقول سيكون غير مناسب في الوقت الحالي.

114. وشكر وفد أيسلندا، بصفته راعيا مشاركا للاقتراح، وفد سويسرا على عرضه. وأشار الوفد إلى أنه قبل بضع اجتماعات، قام بشرح الوضع في أيسلندا، البلد الذي واجه منذ وقت طويل مشكلات في جميع أنحاء العالم بسبب احتكار اسمه أو تسجيله كصفة "أيسلندي". كما تم تسويق الاسم في العالم من قبل كيانات خاصة، والتي منعت الشركات التجارية الأيسلندية من تسجيل العلامات بما في ذلك اسم البلد كتوصيف للمنشأ، أو عرقلت الدخول في أسواق معينة بمنتجاتها. وأفاد أن الشيء نفسه ينطبق على الاحتكار على شبكة الإنترنت. وشدد الوفد بالتالي على أهمية الاختتام الناجح للمسألة قيد النظر، وأعرب عن تفضيله أن يكون ذلك خلال الدورة الحالية.

115. وأشار وفد شيلي، معربا عن امتنانه لوفد سويسرا، إلى أنه يتفهم مدى تعقيد الموضوع قيد النظر وأهميته بالنسبة لجميع الأعضاء. وأعرب الوفد عن رغبته في عقد اجتماعات غير رسمية، على النحو الذي اقترحه وفد سويسرا، لمناقشة التفاصيل التقنية للاقتراح، لأن هذه الاجتماعات ستسهم مساهمة مثمرة في المناقشات وستساعد على فهم الاقتراح بشكل أفضل.

116. وأقر وفد النرويج بالأهمية التي يوليها أعضاء اللجنة للمناقشة المتعلقة بحماية أسماء البلدان، مشيرا إلى أن القيود المفروضة على إمكانية إسناد أسماء البلدان وبعض الأسماء الجغرافية في نظام أسماء الحقول ذات أساس جيد. ومع ذلك، رأى الوفد أن هذه القيود تستند إلى أسباب أخرى غير حقوق الملكية الفكرية. وأفاد أنه من حيث الملكية الفكرية، لا ينبغي أن تتمتع أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية بحماية مختلفة في نظام أسماء الحقول وخارجه، لأن قانون الملكية الفكرية ينطبق بالتساوي على الإنترنت وخارجها. فبينما لم يكن الوفد معارضا لاقتراح اللجنة توصية لهيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة من حيث المبدأ، إلا أن هذه التوصية من الويبو إلى هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة للدفاع عن الحماية الحالية لأسماء البلدان والأسماء الجغرافية في نظام أسماء الحقول ينبغي أن تؤكد على أهمية الحفاظ على التقيد العام بمبادئ حماية الملكية الفكرية في الحقول العامة الجديدة من المرتبة العليا. وعلاوة على ذلك، لم يعارض الوفد من حيث المبدأ استخدام السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية حيث يوجد حق الملكية القابل للتنفيذ. ومع ذلك، يجب أن تحتوي السياسة الموحدة لتسوية النزاعات على معايير لتحديد وجود حق واجب النفاذ. وأفاد أنه لا ينبغي منح صاحب المحدد حقا أفضل في السياسة الموحدة لتسوية النزاعات مما يتمتع به بخلاف ذلك.

117. وشدد وفد ماليزيا على أهمية حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية من الاختلاس المحتمل. وأفاد أن هناك أمثلة مختلفة قُدمت إلى اللجنة لأسماء البلدان والأسماء الجغرافية التي تحتكرها كيانات خاصة، مما يحرم المجتمعات المعنية من ذلك البلد أو المنطقة من استخدام أسماء بلدانها أو منطقتها. وذكر أن الوضع يمكن أن يؤدي أيضا إلى تضليل المستهلكين. واعترافا بأن مثل سوء الاستخدام ذلك لا يقتصر على نظام العلامات التجارية ولكنه قد يحدث أيضا في نظام أسماء الحقول، شارك الوفد في رعاية الاقتراح المشترك بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول، الوارد في الوثيقة SCT/41/6. وأفاد الوفد أن القضية أكثر إلحاحًا في سياق العولمة، حيث يمكن أن يؤدي التوسع السريع في الإنترنت إلى إساءة استخدام أكبر من جانب الكيانات الخاصة وبالتالي يشكل تهديدا محتملاً لجميع مستخدمي الإنترنت. وبالإشارة إلى أن هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة بصدد فتح جولة ثانية من التسجيل لحقول عامة جديدة من المرتبة العليا، ربما في عام 2020، وأن الدول لديها تأثير محدود في عملية صنع القرار في هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة ولديها القليل من الوسائل لحماية مصالحها، رأى الوفد أن الاقتراح المشترك سيكون وسيلة مناسبة في الوقت المناسب لتسليط الضوء على الاهتمام المشترك وطريقة للمضي قدما. وبالإشارة إلى أن العديد من الوفود تؤيد من حيث المبدأ فكرة حماية أسماء البلدان، رأى الوفد أن إجراء مزيد من المناقشات غير الرسمية سيكون مفيدا.

118. وأيد وفد الإمارات العربية المتحدة البيانات التي أدلت بها وفود أيسلندا وإندونيسيا وجامايكا وماليزيا وموناكو وسويسرا. ورأى أن الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/41/6 يمثل مساهمة إيجابية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة حماية أسماء البلدان البالغة الأهمية. وشدد الوفد على حقيقة أن إسناد أسماء البلدان في نظام أسماء الحقول قد يؤدي إلى احتكار تلك الأسماء، مما يحرم المجتمع المعني من إمكانية استخدام هذه الأسماء. ونظرا لأن هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة ستفتح جولات جديدة بما في ذلك الحقول العامة من المرتبة العليا في عام 2020، ذكر الوفد أنه من المهم مراعاة المخاوف المتعلقة بالاحتكار أثناء الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية.

119. ورأى وفد جمهورية كوريا أن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية كأسماء حقول عامة من المرتبة العليا في نظام أسماء الحقول أمر مهم. وبينما أيد الاقتراح من حيث المبدأ، إلا أنه اعتبر أن نطاق الحماية المطلوب للحصول على أسماء جغرافية ذات دلالة وطنية واسع للغاية ويمكن أن يخلق بعض المشكلات. ولذلك، رأى الوفد أنه ينبغي توضيح الاقتراح قبل أي اتفاق.

120. وأشار ممثل الشبكة الدولية لأصحاب المؤشرات الجغرافية إلى أن مجموعات المؤشرات الجغرافية تؤيد أي اقتراح يهدف إلى زيادة اليقين القانوني في نظام أسماء الحقول. وفي هذا الصدد، رأى أن الاقتراح يسير في الاتجاه الصحيح، لاسيما فيما

يتعلق بإمكانية قيام مجموعات المؤشرات الجغرافية ببدء آليات تسوية المنازعات، وخاصة السياسة الموحدة لتسوية النزاعات، عندما يتعارض تسجيل حقل المستوى الثاني مع الإشارة الجغرافية.

[تعليق الاجتماع]

121. وأعلن وفد سويسرا أنه، علاوة على التعليقات والملاحظات التي أدلت بها الوفود، قام مقدمو الاقتراح بتعديل الاقتراح الأولي لجعله أقرب إلى قواعد دليل 2012. وأفاد أنه في البند ثانيا (5)، حذفت الجملتان الأخيرتان، اللتان تتعلقان بالقائمة المفتوحة التي تسمح للدول بالإخطار بأسماءها الجغرافية ذات الدلالة الوطنية. كما أزيلت الإشارة إلى السياسة العامة كمعيار لتحديد اسم جغرافي ذي دلالة وطنية. وتبعا لذلك، يحدد القانون الوطني المعمول به فقط ما إذا كان الاسم الجغرافي ذا دلالة وطنية. وشدد الوفد على أنه لا ينبغي إعطاء الاقتراح أهمية أكبر مما هو عليه في الواقع، وأن المقصود منه ليس أن يصبح دليلا لإسناد أسماء الحقول، حيث أن هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة هي وحدها التي يمكنها وضع الدليل والقواعد الخاصة بها. وذكر الوفد أن الاقتراح يرسل إشارة إلى هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة تشير إلى أن الدول ترى أنه لا ينبغي تخفيض مستوى الحماية لعام 2012، وأنه ينبغي الرجوع إليها عند إسناد اسم جغرافي على أراضيها كحقل من الحقول العامة من المرتبة العليا.

122. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأبلغ اللجنة بأنه لم يتلق أي اعتراضات على النسخة المنقحة للاقتراح من أعضاء مجموعته. واقترح الوفد استبدال مصطلح "يشمل" بكلمة "يقتصر على" في البند ثانيا. كما رأى وفد المجموعة أن اللجنة الدائمة لا يزال لديها ما يكفي من الوقت لمناقشة الاقتراح.

123. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وشكر مؤيدي النص المنقح للاقتراح، والذي يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وأحاط الوفد علما بالشواغل التي أثيرت خلال الاجتماعات غير الرسمية فيما يتعلق بالقائمة، والتي ينبغي ألا تكون مفتوحة للغاية. وذكر أنه المجموعة ستكون في وضع يسمح لها بقبول الاقتراح على هذا النحو، شريطة حذف أو توضيح نص البند ثانيا (5) بشأن "الأسماء الجغرافية الأخرى ذات الدلالة الوطنية وفقا للقانون الوطني المعمول به". وفي معرض تأييده للإعلان الصادر عن مجموعة مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق، رأى وفد المجموعة أنه لا يزال أمام اللجنة بعض الوقت لمناقشة الاقتراح المنقح، والذي يمثل أساسا جيدا لمزيد من النقاش.

124. وأحاط وفد فرنسا علما بتقسيم الاقتراح الأولي، الأمر الذي أدى إلى تحسين وضوحه بشكل كبير. وأشار بأن بلاده شاركت في رعاية الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/31/8 Rev.، بشأن ضرورة إعادة النظر في المؤشرات الجغرافية وتوسيع نطاقها لتشمل الأسماء الجغرافية وأسماء البلدان، والمبادئ التي تحكم قواعد تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول. وفي معرض إعرابه عن دعمه لآلية حماية للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان على المستوى الثاني من نظام أسماء الحقول، رأى الوفد أن الاقتراح الجديد يمكن أن يلفت انتباه هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة إلى القضايا المتعلقة بأسماء البلدان والأسماء الجغرافية في نظام أسماء الحقول.

125. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأفاد أنه نظر في المراجعات التي تمت خلال الاجتماعات غير الرسمية. وفي معرض شكره للوفود التي قدمت الاقتراح المشترك، ذكر أن العديد من أعضاء المجموعة الأفريقية يشعرون بالقلق تجاه إساءة استخدام الأسماء أو احتكارها. ومع ذلك، لم تتلقى العديد من الوفود بعد ردود فعل من عواصمها بشأن الاقتراح المنقح. ولذلك، اقترح وفد المجموعة الانتظار ليوم واحد لمناقشة الأمر.

126. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية مؤيدي الوثيقة SCT/41/6 على المرونة التي ظهرت في التنقيح. ومع ذلك، رأى الوفد أن هناك بعض الأمور التي لم يتم معالجتها، وكما ذكرت وفود أخرى، يجب إجراء مشاورات مع الوزارات بشأن معنى الاقتراح والغرض منه. وأفاد أنه نظرا لأن المصطلحات الجغرافية في الحقول العامة من المرتبة العليا قد تم تناولها في دليل

مقدم الطلب لعام 2012، اعتبر الوفد أن الاقتراح يشكل توسعا كبيرا في الوضع الراهن لدى هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة، ويتجاوز ذلك الدليل. وأعرب عن عدم موافقته على وجهة نظر المؤيدين التي مفادها أن الوثيقة تتفق مع الدليل، لأن أسماء البلدان في الدليل محفوظة بالفعل ومن المرجح أن تظل كذلك. ولذلك، طلب الوفد توضيحات بشأن ما هو المطلوب أكثر من ذلك في الاقتراح، قبل المضي قدماً. وأفاد الوفد أن البند ثانيا (5)، الذي يشير إلى الأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية وفقا للقانون الوطني المعمول به، قد وسع محتويات دليل مقدم الطلب بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه يمكن إدراج أي شيء في هذه الفئة وبالتالي لا يمكنه دعم هذه القائمة المفتوحة غير المؤكدة. وأشار الوفد إلى أن البند ثالث، المتعلق بطلب آلية حماية الحقوق على المستوى الثاني للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان، لم يدرج في دليل مقدم الطلب وأن اللجنة لم تعقد مناقشات موضوعية بشأنه. ولذلك، لا يمكنه أن يدعم توصية لهيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة لم تتم مناقشتها سابقا. وبما أن الاقتراح المنقح لم يعالج بعض الشواغل، فإن الوفد بحاجة إلى مزيد من الوقت لإجراء مشاورات مع الوزارات واقترح أن تكون هناك نسخة منقحة جديدة من الاقتراح تأخذ في الاعتبار جميع الشواغل المحتملة التي أثارتها الوفود للمناقشة في الدورة المقبلة للجنة العلامات.

127. وشكر وفد السنغال وفد سويسرا على عرض التعديلات التي أُدخلت على الاقتراح الأولي الوارد في الوثيقة SCT/41/6، وأعرب عن تقديره لعمل جميع الوفود في المناقشات غير الرسمية. وأيد الوفد النسخة المنقحة للاقتراح، لأنها تأخذ في الاعتبار العديد من المخاوف التي أعربت عنها الوفود.

128. وأعرب وفد كندا، في معرض شكره لمقدمي الاقتراح على توضيحاتهم المفيدة وعلى الاقتراح المنقح، عن تأييده لمسألة أسماء البلدان، وأقر بأن البلدان قد يكون لها مصلحة مشروعة في الأسماء التي تتوافق بشكل وثيق مع التراث والحضاره. وأفاد أنه بينما لم تكن بلاده في سياق اسماء الحقول، إلا أنها واجهت مشكلات تتعلق بإساءة استخدام اسم "كندا". ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه لأن بعض عناصر الاقتراح، مثل مفهوم الأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية، واسعة النطاق ولديها القدرة على كبح الابتكار في مجال اسماء الحقول، وكذلك القدرة على إنشاء تأثيرات غير مقصودة مثل النزاعات بين البلدان أو الجماعات أو الأفراد ذوي الخبرات والتراث المشترك. ورأى الوفد أنه ينبغي لأي طريقة للمضي قدماً أن تأخذ في الاعتبار التأثير على مقدمي الطلبات، وأن تتأكد من تجنب العمليات المرهقة إدارياً وتظل قابلة للتنبؤ. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن قلقه بشأن نص الاقتراح، والذي يمكن أن يمنح حقوق للبلدان تتجاوز المبادئ القانونية المعترف بها دوليا. وذكر أنه ينبغي النظر في هذه القضايا وتأثيراتها المحتملة على الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ومساحة اسم الحقل بمزيد من التفصيل.

129. وأعرب وفد اليابان عن امتنانه للرعاة المشاركين على جهودهم في إعداد الاقتراح المنقح. ومع ذلك، رأى الوفد أن الاقتراح المنقح لم يضمن قابلية التنبؤ بتعريف "الأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية وفقا للقانون الوطني المعمول به" بالنسبة لمقدمي طلبات الحقول العامة من المرتبة العليا. ولذلك، أعرب الوفد عن عدم تمكنه من دعم الاقتراح.

130. وعبر وفد جمهورية كوريا عن تقديره لمؤيدي اقتراح النسخة المنقحة. ومع ذلك، بالنظر إلى ضرورة تحديد الأسماء المراد حمايتها بوضوح في التوصية، أعرب الوفد عن قلقه بشأن البند ثانيا (5) (الأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية وفقا للقانون الوطني المعمول به) والبند ثالثا (المؤشرات الجغرافية)، لأنهما يؤسسان لقوائم مفتوحة وغير محددة من الأسماء. وأبلغ الوفد اللجنة أنه لا يزال ينتظر موافقة عاصمته على القضية قيد المناقشة.

131. وأيد وفد إيطاليا الاقتراح المنقح.

132. وشكر وفد أستراليا مؤيدي إعادة النظر في الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/41/6 وعلى تقديم نسخة منقحة إلى اللجنة للنظر فيها. وفي حين أعرب الوفد عن تقديره للاستعداد لمراعاة الشواغل التي أعرب عنها عدد من الأعضاء، إلا أنه افاد أن الاقتراح المنقح لا يزال واسعا للغاية ويتجاوز دليل مقدم الطلب، وأن المصطلحات الحاسمة لا تزال غير واضحة.

واختتم الوفد حديثه قائلاً إنه على الرغم من تعاطفه مع المخاوف المتعلقة باحتكار أسماء البلدان في نظام أسماء النطاقات، إلا أنه لا يمكنه دعم الاقتراح في ذلك الوقت.

133. وشكر وفد البرتغال مؤيدي النسخة المنقحة للاقتراح، وأعرب عن تأييده للاقتراح الجديد للأسباب التي أكدتها وفود أخرى. وفيما يتعلق بصياغة البند ثانيا، أيد الوفد الاقتراح المقدم من مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق.

134. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) مؤيدي النسخة المنقحة، والتي أظهرت مرونة في معالجة المخاوف التي أثارتها بعض الوفود. وتمشيا مع البيان الذي أُدلى به نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن البند ثانيا (5) ينبغي أن ينتهي بعد عبارة "مناطق اليونسكو المدرجة كمواقع للتراث العالمي". وبهذه الطريقة، لن تكون قائمة المناطق الجغرافية مفتوحة الطرفين، مما قد يشكل أساسا جيدا لبعض الوفود. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه لا ينبغي للجنة مناقشة اقتراح يكرر دليل مقدم الطلب. ورأى الوفد أن هناك رغبة في تجاوز دليل مقدم الطلب، حيث أنه بخلاف ذلك لن يكون هناك اهتمام بمثل هذا الاقتراح. وبينما اعتبر أن الأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية مهمة للغاية وينبغي حمايتها، أعرب الوفد عند مرونته فيما يتعلق باستبعادها من نطاق الاقتراح، من أجل استيعاب الشواغل والتعليقات التي أبدتها بعض الوفود. كما أعرب الوفد عن رأي مفاده أن النسخة المنقحة الحالية هي أساس جيد لتوفير أرضية مشتركة بين جميع الوفود.

135. وشكر وفد المملكة المتحدة المشاركين في رعاية الاقتراح وكذلك على تنقيحه. وأفاد أنه شأنه شأن الوفود الأخرى، يرى أن المزيد من الوقت ضروري، لاسيما لإجراء مشاورات مع الحكومة. وإقرارا بأن المفاوضات غير الرسمية قد خففت من بعض المخاوف التي أثيرت، أشار الوفد إلى أنه لم تتم معالجة جميع تلك المخاوف، وأعرب عن استعداده للعمل مع المشاركين في رعاية الاقتراح لزيادة توضيح وتحديد أهداف الاقتراح ونصه. وذكر أن مقدمة البند ثانيا، على سبيل المثال، اقترحت أن القائمة ليست شاملة ويمكن أن تكون مفتوحة. وبالتالي، أعرب الوفد عن رغبته في معالجة هذا القلق في مزيد من المناقشات، سواء في الدورة الحالية أو في الدورة التالية للجنة.

136. وشكر وفد جورجيا جميع الوفود التي أعربت عن مواقفها. وبالنظر إلى أن المشاركين في رعاية الاقتراح قد أظهروا مرونة وعكسوا جميع المقترحات المقدمة، أفاد الوفد أنه تم إزالة جميع العقبات من الاقتراح.

137. وشكر وفد شيلي المؤيدين على مرونتهم وعلى التغييرات التي تعكس الشواغل التي أعربت عنها مختلف الوفود. وحيث أن الوفد يتفهم أهمية الموضوع، فقد أرسل الاقتراح المنقح إلى العاصمة ويتوقع ردود فعل خلال اليوم. ولذلك، طلب الوفد مزيدا من الوقت لمناقشة هذه المسألة وإبداء مزيد من التعليقات، كما أعرب عن ذلك أعضاء آخرون في اللجنة.

138. وأيد وفد السويد رأي عدد من الوفود التي أوضحت المسائل المتبقية في الاقتراح، لاسيما تلك التي أوجزها وفد المملكة المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أن المجموعة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين التابعة لهيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة هي المنتدى المناسب لمناقشة هذه القضايا الجوهرية. ولذلك، أفاد أن الاقتراح يحتاج إلى مزيد من التفكير.

139. وشكر وفد المغرب مؤيدي الاقتراح وأيد البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وشدد على أهمية الموضوع، وردد الوفد تصريحات غالبية الوفود بشأن الحاجة إلى استشارة العواصم لتلقي المزيد من التعليمات. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أنه تم تعديل التوصية (وليس الاقتراح) فقط، واقترح الوفد إعادة النظر في الاقتراح ككل للتمكن من إجراء دراسة شاملة.

[تعليق الاجتماع]

140. وشكر وفد سويسرا، نيابة عن المشاركين في رعاية الاقتراح، الوفود التي أيدت الاقتراح الأول المنقح، وكذلك الوفود التي أثارت أسئلة وتعليقات على هذا النص. وقدم الوفد نسخة منقحة جديدة أعدها المشاركون في رعاية الاقتراح. أولاً، في إطار البند ثانيا، أُستعيض عن لفظ "تشمل" بلفظ "تقتصر على". وفي إشارة إلى أنه بموجب البند ثانيا (5) تم تفسير الإشارة إلى القانون الوطني المعمول به من قبل بعض الوفود على أنها تنشئ قائمة مفتوحة، أشار الوفد إلى أنه، بروح من التوافق ولمعالجة هذه المخاوف، تم تعديل هذا البند ولم يعد يشار إلى "القانون الوطني المعمول به". ومع ذلك، نظرا لأن حذف البند ثانيا (5) من شأنه أن يقلل من الحماية في الواقع مقارنة بدليل عام 2012، فقد حافظ المؤيدون على قائمة اليونسكو الواردة أيضا في دليل هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة. وعلاوة على ذلك، تمت إضافة أسماء المدن، ولكن فقط عندما يعلن مقدم الطلب عن نيته لاستخدام الحقول العامة من المرتبة العليا بغرض مرتبط باسم المدينة. وتشكل هذه الإضافة مجرد نسخ لمحتوى دليل هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصص لعام 2012 ولم تتجاوز الدليل الحالي. وأوضح الوفد أن الاقتراح الآن يشير فقط إلى القوائم المنشأة بالفعل. ووفقا للاقتراح المنقح، يمكن إسناد الأسماء الجغرافية غير المتضمنة في البند ثانيا (1) إلى (6) بحرية دون أي إمكانية للاعتراض من قبل الجمهور ككل. ومع ذلك، لضمان الحد الأدنى من الحماية للأسماء الجغرافية الأخرى غير المدرجة في البند ثانيا، اقترح المشاركون في رعاية الاقتراح أن تقوم هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة بإبلاغ الكيان المعني بأي طلب للحصول على حقل أعلى مكون من أسم عام يتوافق مع اسم جغرافي في أراضي بلد ما. وسيمكن ذلك المجموعة الجماعية المعنية، إذا رأت ذلك ضروريا، من اتخاذ تدابير دفاعية. وفي إشارة إلى أن بعض المجموعات الجماعية لم تكن قادرة على متابعة جميع طلبات الحقول العامة من المرتبة العليا لدى هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة، أشار الوفد إلى أنه على الرغم من أن هذه المعلومات لن تمنح أي حق مبدئي للمجموعة الجماعية، إلا أنه سيتم ضمان وجود توازن معين.

[تعليق الاجتماع]

141. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وشكر مؤيدي الوثيقة SCT/41/6 على التعديل الثاني للاقتراح. وأشار الوفد إلى الجهود الإيجابية التي بُذلت في مراعاة المواقف مقابل قائمة مفتوحة العضوية، ورأى أن النص الجديد الوارد في البنود الأول والثاني والثالث أصبح مقبول الآن. وفيما يتعلق بالبند الرابع، أفاد أنه لا يزال لدى المجموعة مخاوف، على الرغم من أنه يتفهم نهج المؤيدين على أنه محاولة لإيجاد نص متوازن. وأعرب وفد المجموعة عن تطلعه إلى مزيد من المناقشات لمعالجة هذه الشكوك.

142. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر المؤيدين على عملهم، وأعرب عن امتنانه لإدراج اقتراحه في النسخة المنقحة. وأبلغ وفد المجموعة اللجنة بأن النسخة الجديدة قد أحيلت إلى العواصم وأن بعض الدول الأعضاء قد تلقت بالفعل ردا إيجابيا لقبول النص. وفيما يتعلق ببلاده، لم يرد أي اعتراض من العاصمة.

143. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية مؤيديه على إعادة الصياغة الهامة بناءً على تعليقات الوفود، وأفاد أنه لا يزال لديه مخاوف جدية بشأن مدى الاقتراح ومضمونه. ومع إقراره بالجهد الكبير الذي بُذل، ذكر الوفد أنه نظرا لطبيعة التعديل وتعقيد الاقتراح وعدد الوزارات التي يجب استشارتها نظرا لنطاق الاقتراح، لا يمكن اختتام هذا البند خلال الدورة الحالية. ولذلك، لا يمكن للوفد دعم التعديل قبل التشاور مع العاصمة، الأمر الذي لا يمكن إجراءه في مثل هذا الوقت القصير. واقترح الوفد العودة إلى المسألة قيد المناقشة في الدورة التالية للجنة العلامات، وأفاد في الوقت نفسه أنه ينبغي إجراء مزيد من التعديلات لمعالجة الشواغل التي أثارتها الوفود الأخرى.

144. وشكر وفد كندا جميع الوفود على المناقشة المثمرة المستمرة حول القضية قيد النظر، كما شكر المشتركين في رعاية الاقتراح على مرونتهم وعلى الاقتراح المنقح. وأشار الوفد إلى أنه ما زال لديه مخاوف بشأن نطاق الاقتراح والآثار المحتملة على الابتكار في نظام أسماء الحقول، وكذلك إمكانية إنشاء تأثيرات غير مقصودة. ولذلك، أفاد الوفد أنه يجب دراسة تأثير

الاقتراح على مقدمي الطلبات وعلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ومساحة اسماء الحقول بمزيد من التفصيل قبل المضي قدما.

145. وشكر وفد أستراليا مؤيدي الوثيقة SCT/41/6 على جهودهم وعلى تقديم المزيد من التعديل على الاقتراح. وإذ أعرب عن تقديره للشواغل التي أعرب عنها والمداولات التي أدت إلى التعديلات، أشار الوفد إلى أنه من أجل النظر في الاقتراح المنقح الجديد بالكامل، سيحتاج إلى فترة كبيرة من الوقت للتشاور مع العاصمة وعدد من الجهات الحكومية. وبالنظر إلى أن بعض المصطلحات الواردة في الاقتراح لا تزال غير واضحة، أفاد الوفد أنه لا يزال لديه مخاوف بشأن مدى الاقتراح.

146. وتحدث وفد الإمارات العربية المتحدة باسم المشتركين في رعاية الاقتراح، وطلب أن يظل بند جدول الأعمال مفتوحا للتشاور بشأن الأسئلة التي طُرحت خلال الدورة، لتمكين مؤيدي الاقتراح من تقديم إجابات أو اقتراح طريقة جديدة للمضي قدما.

147. وأشار وفد سويسرا إلى أن المشتركين في رعاية الاقتراح يعدون اقتراحا.

148. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وشكر الوفود على الجهود المبذولة على مدار الأسبوع. وأحاط علما بجميع التعليقات والمداخلات والمخاوف، فضلا عن طلبات المزيد من الوقت للتفكير والتشاور مع وكالات مختلفة في العواصم. ودون إعاقة تقدم الاجتماع بشأن الأسئلة المتعلقة بالطريق إلى الأمام، أعرب الوفد عن رغبته في أن تحرز الدورة تقدماً بروح من المرونة وبطريقة بناءة، من أجل التوصل إلى اتفاق على ملخص الرئيس، والذي ينبغي أن يكون واقعيا قدر الإمكان. وبالنظر إلى أن الوثيقة SCT/41/6 لا تزال مطروحة، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة النقاش حول الاقتراح.

149. وأعرب وفد سويسرا عن أسفه بأن هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة لم تكن حاضرة أثناء المناقشات، على الرغم من وضعها كمراقب في لجنة العلامات. ونظرا لحقيقة أن الجلسة الاعلامية المستقبلية التي ستعقد خلال الدورة التالية للجنة العلامات تضمنت موضوعا عن نظام أسماء الحقول، اقترح الوفد أن يساهم ممثل هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة في تلك الجلسة. ورأى الوفد أن ذلك سيسمح بتوضيح بعض الجوانب التقنية التي ذكرتها الوفود المختلفة خلال الدورة.

150. ودعا وفد إندونيسيا إلى موافقة اللجنة على نص ملخص الرئيس، قبل اختتام الدورة.

151. وطلب وفد الإمارات العربية المتحدة إبقاء بند جدول الأعمال مفتوحاً حتى يتم الانتهاء من المشاورات بين المشتركين في رعاية الاقتراح والأعضاء المهتمين.

152. وأعربت وفود جورجيا وأيسلندا وسويسرا عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها وفدي إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة.

153. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية، في معرض ترحيبه بالعمل على إيجاد نص متوازن يعكس الآراء التي تم الإعراب عنها بشأن الاقتراح خلال الدورة، أشار الوفد إلى أن هناك اتفاق على استمرار النقاش في الدورة القادمة. ولذلك، رأى الوفد أنه ليس من الضروري ترك بند جدول الأعمال مفتوحا.

154. واقترح وفد إندونيسيا أن يشير ملخص الرئيس إلى أن الوثيقة SCT/41/6 قد نوقشت ودعمتها عدة وفود، بينما أثارت وفود أخرى مخاوف وتحتاج إلى مزيد من الوقت للتفكير فيها. واقترح الوفد أن تسترعي أمانة الويبو انتباه هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة إلى شواغل الوفود فيما يتعلق بالإسنادات المحتملة للحقول العامة الجديدة من المرتبة العليا التي قد تؤثر سلبا على مصالحهم من خلال احتكار أسماء بلدانهم وأسماءهم الجغرافية من قبل كيانات خاصة.

155. واعتبر وفد السويد أن الاقتراح المقدم من وفد إندونيسيا لم يصف الموقف بدقة.

156. وخلص الرئيس إلى ما يلي:

- ناقشت لجنة العلامات الوثيقة SCT/41/6؛
- واقترح المشتركون في رعاية الوثيقة SCT/41/6 بعض التعديلات رداً على الأسئلة والمشاغل التي أثيرت خلال النقاش، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق للآراء؛
- وستستمر مناقشات الوثيقة SCT/41/6 في الدورة الثانية والأربعين للجنة العلامات.

مستجدات عن الجوانب المتصلة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول (DNS)

157. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/41/5.

158. وشكر الرئيس الأمانة على رصدها المستمر لتطورات نظام أسماء الحقول.

159. ونظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/41/5 وطُلب من الأمانة إبقاء الدول الأعضاء على علم بالتطورات المستقبلية المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول.

الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية (INNs)

160. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/41/4.

161. وقدمت الأمانة عرضاً يوضح إدراج البيانات المتعلقة بالأسماء غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية للويبو، بالإضافة إلى عرض حول كيفية استخدام قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية.

162. وأعرب وفد مولدوفا عن ارتياحه لإدراج الأسماء الدولية غير المسجلة في قاعدة بيانات الويبو العالمية للعلامات التجارية، حيث سيكون من المفيد للفاحصين الذين يتعاملون مع الفحص الموضوعي.

163. وأشار وفد إكوادور، معربا عن امتنانه للأمانة على العرض التقديمي، إلى أنه تم إصدار دليل داخلي في إكوادور بشأن توفر المعلومات المحدّثة في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية، بحيث يمكن لفاحصي العلامات التجارية الوصول إلى قاعدة البيانات المذكورة من أجل البحث ومقارنة العلامات مع الأسماء غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية. ولتيسير عمل فاحصي العلامات التجارية، تساءل الوفد عما إذا كان من الممكن تعميم دليل بين الدول الأعضاء حول كيفية إجراء عمليات البحث عن الأسماء غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة بيانات الويبو العالمية للعلامات التجارية.

164. وأثنى وفد شيلي على الأمانة لمبادرتها المتميزة لإدراج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية في قاعدة بيانات الويبو العالمية للعلامات التجارية. وبعد إجراء بعض عمليات البحث في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية، أعرب الوفد عن سروره لإبلاغ اللجنة بأنها تعمل بشكل جيد. وتساءل الوفد عما إذا كان على فاحصي العلامات التجارية إجراء عمليات بحث بجميع اللغات أم أن الأداة تنظر تلقائيًا في الترجمات عند البحث.

165. ورحب وفد أستراليا، في معرض شكره للأمانة على العمل الشاق الذي أدى إلى الاجتماع والعرض التقديمي، بدمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية في قاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية. وأفاد الوفد أنه يتفهم أن أي تحديث من جانب منظمة الصحة العالمية لبياناتها الخاصة بالأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية سينعكس في قاعدة بيانات الويبو العالمية للعلامات التجارية وسيؤدي تلقائيا إلى إرسال إخطار الويبو الإلكتروني إلى المكاتب التي كانت ستختار

طريقة الاتصال هذه. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عما إذا كان فهمه صحيحا، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف ستكون المكاتب قادرة على الاشتراك.

166. وأشارت الأمانة إلى أن أي شخص معين في مكتب اشترك في إشعارات منتدى لجنة العلامات سوف يتلقى تنبيه بالبريد الإلكتروني.

167. وشكر وفد تونس الأمانة على العمل التحضيري المتميز. وأشار الوفد إلى أن المشكلة التي تواجهها تونس لا تتعلق بالبحث بل بالأحرى تتعلق بالفحص، لاسيما عندما يتلقى الفاحصون طلبا لتسجيل علامة تجارية تضيف لاحقة أو بادئة إلى الأسماء غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية. وفي هذا الصدد، صرح الوفد بأنه سيكون ممتنا لوجود دليل من شأنه أن يساعد الفاحصين على قبول أو رفض تسجيل علامة تجارية تشبه إلى حد بعيد الأسماء غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية.

168. ورداً على وفد تونس، أشارت الأمانة إلى أن قرار جمعية الصحة العالمية WHA3.11 يتناول مسألة الوسطيات والبادئات واللواحق المماثلة أو المطابقة لسيقان الأسماء غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية.

169. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات قد أحاطت علما بهذا النشاط وينبغي للأمانة تقديم تحديث في الدورة القادمة للجنة.

البند 7 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية

170. استندت المناقشات إلى الوثيقتين SCT/40/5 وSCT/40/6.

171. وعرضت الأمانة إصدارا تجريبيا لقاعدة البيانات بجميع الردود على الاستبيان الأول بشأن "النظم الوطنية والإقليمية التي يمكن أن توفر قدرا من الحماية للمؤشرات الجغرافية"، والاستبيان الثاني بشأن "استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول".

172. وخلص الرئيس إلى أن أعضاء لجنة العلامات مدعوين إلى:

- استعراض الإصدار التجريبي لقاعدة البيانات، المتاح على الرابط التالي: https://www.wipo.int/memberprofilesgeo/#/، وإخطار الأمانة بأية تغييرات مطلوبة؛
- وتقديم الردود على الاستبيانين، إذا لم تكن قد قدِّمت بعد، بغرض إدخالها في قاعدة البيانات.

173. وبالإضافة إلى ذلك، ستنظر لجنة العلامات في إصدار محدَّث لقاعدة البيانات في دورتها الثانية والأربعين.

174. ونظرت لجنة العلامات في الوثائق SCT/41/7 وSCT/41/8 وSCT/41/9.

175. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن تعقد اللجنة مجموعة من الجلسات الإعلامية حول موضوعات فحص المؤشرات الجغرافية من أجل تنظيم المناقشات المتعلقة بالردود على استبيانات المؤشرات الجغرافية. وأشار الوفد إلى أن استكشاف عدة موضوعات ناشئة عن تلك الردود سيساعد في فهم كيف تقوم البلدان التي لديها أنظمة فحص بمعالجة قضايا محددة وطلبات معقدة، مثل تلك التي يتلقاها المكتب الوطني. واقترح الوفد تنظيم الجلسات الإعلامية على أساس نموذج جلسة أسماء البلدان التي نُظمت قبل عدة اجتماعات سابقة، والنظر في المسائل المقترحة في الوثيقة SCT/41/7. وإدراكا منه بأنه يمكن مناقشة العديد من الموضوعات الأخرى، أشار الوفد إلى أن الموضوعات المقترحة ستكون مفيدة لبدء النقاش. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن لجنة العلامات من المضي قدماً في تنظيم الجلسات الإعلامية.

176. وأفاد وفد سويسرا أنه حدد بعض الموضوعات التي تؤدي بانتظام إلى الارتباك في سياق مناقشات اللجنة. ونظراً لضرورة تركيز محور الجلسات الإعلامية، أوضح الوفد أن اقتراحه يتضمن أربعة موضوعات، والتي لا تقتصر على ممارسات الفحص في أنظمة التسجيل.

177. وأشار وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أن الموضوعات الثلاثة المقدمة للجلسات الاعلامية المقترحة تستند إلى الأسئلة والردود على الاستبيان الثاني. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن تلك القضايا تستتبع عدم اليقين الحقيقي والثغرات القانونية فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية على الإنترنت. ولذلك، يتناول الموضوع الأول المقترح المؤشرات الجغرافية كعناوين للملكية الفكرية في تشغيل نظام أسماء الحقول وفي سياسات تسوية النزاعات. ويتناول الموضوع الثاني مسألة أنواع الانتهاكات العملية للمؤشرات الجغرافية كعناوين للملكية الفكرية على الإنترنت. وأخيرا، يشير الموضوع الثالث إلى أنواع الصكوك القانونية، مثل القانون الملزم أو القانون غير الملزم (مثل مذكرات التفاهم) أو الأدوات التقنية المتاحة لمكافحة بيع السلع المقلدة التي تحمل مؤشرات جغرافية كعناوين ملكية فكرية عبر الإنترنت.

178. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون الجلسة الإعلامية التي تدوم نصف يوم مؤلفة من ثلاثة أفرقة تتناول على التوالي موضوع واحد يتم اختياره من بين كل من المقترحات الثلاثة. وإذا تبين أن الجلسة الإعلامية مفيدة ومثمرة، يمكن للجنة أن تنظر في موضوعات أخرى لجلسة إعلامية أخرى يتم تنظيمها خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة. ورأى الوفد أن هذا سيكون وسيلة عملية للمضي قدما بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجلسة الإعلامية الأولى. بالإضافة إلى ذلك، اقترح الوفد أن يقوم الأعضاء قبل الدورة الثانية والأربعين للجنة، بتقديم موضوعات تندرج في نطاق الاستبيان الأول والاستبيان الثاني، للنظر فيها في الجلسة القادمة بالدورة الثالثة والأربعين للجنة.

179. وشكر وفد سويسرا وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه، ولكنه تساءل عما إذا كانت هذه هي الطريقة الأكثر فاعلية للمضي قدما، بالنظر إلى أن المقترحات الثلاثة تتعلق بموضوعات مختلفة تماما. وأبرز الوفد أنه على الأقل بالنسبة لسويسرا، لن يتم التعامل مع ممارسات الفحص الفريد من نوعه والعلامات التجارية الخاصة بتسميات المنشأ أو المؤشرات الجغرافية من قبل نفس الخبراء. وعلاوة على ذلك، سيتعين على مختلف المتخصصين التدخل في مسألة حماية المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول أو على الإنترنت. وأخيراً، لن يتمكن نفس أعضاء الفريق من تغطية الوسائل القضائية والإجراءات الإدارية. وأفاد الوفد أن هناك طريقة أكثر كفاءة تتمثل في المضي قدماً في مجال الاختصاص، بحيث يمكن للعدد الأقصى من الخبراء المختصين في مسألة معينة أن يجتمعوا ويتبادلوا الآراء.

180. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه، والذي يبدو أنه خطة عمل جيدة. واقترح الوفد تقسيم الجلسة الإعلامية التي تدوم لنصف يوم إلى ثلاثة موضوعات مدة كل منها ساعة واحدة، يتم اختيارها من بين المقترحات الثلاثة، مع تشكيل أفرقة مكونة من اثنين أو ثلاثة متحدثين.

181. ودعا الرئيس المؤيدين الثلاثة للتشاور غير الرسمي فيما بينهم من أجل إيجاد اقتراح بشأن التنظيم العملي للجلسة الاعلامية.

182. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية البدء بفريق حول موضوع تقييم طابع الاسم العام.

183. وأفاد وفد سويسرا أنه حاول اختيار موضوع مرتبط بواحد على الأقل من الموضوعين الآخرين اللذين سيتم تناولهما خلال الجلسة الإعلامية. ولذلك، يمكن إعادة صياغة اقتراحه في إطار البند 4 على غرار الموضوع الذي اختاره وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أي "تقييم تقليد مؤشر جغرافي في فحص العلامة التجارية".

184. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ، واعتبر أن تجميع الردود على الاستبيانين بشأن المؤشرات الجغرافية يمثل ممارسة قيمة وبناءة في دفع النقاش الدولي حول المؤشرات الجغرافية. ورأى الوفد أن العملية ينبغي أن تتقدم بما يتماشى مع خاتمة الرئيس في الدورة الأربعين، أي بالاتفاق على عدد محدود من الموضوعات ذات الاهتمام التي تقتصر على نطاق الاستبيانات التي سيتم تناولها في الجلسات الإعلامية في الاجتماعات المستقبلية للجنة العلامات. وأشار الوفد إلى أنه اقترح أسئلة بشأن حماية المؤشرات الجغرافية على الإنترنت في الوثيقة SCT/41/9، وأحاط علماً بالتقديمات المقدمة من وفدي سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية في الوثائق SCT/41/7 وSCT/41/8. ونظراً لأن التعامل مع المؤشرات الجغرافية كحقوق ملكية فكرية على الإنترنت يمثل مجالاً فيه ثغرات كبيرة واختلافات غير مبررة في المعاملة مقارنة بحقوق الملكية الفكرية الأخرى، اقترح الوفد للدورة الإعلامية الموضوع الأول من تقديماته وهو " المؤشرات الجغرافية كحقوق ملكية فكرية في تشغيل نظام أسماء الحقول وفي سياسات تسوية النزاعات". وفيما يتعلق بتنظيم الجلسة واختيار المتحدثين وتوقيتها، توقع الوفد توجيهات من الرئيس. واختتم الوفد بالقول بالتعبير عن تطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى المشاركة بشكل بناء في الموضوعات المختارة للجلسات الإعلامية الخاصة بالمؤشرات الجغرافية.

185. وأوضح وفد سويسرا أن الموضوع المقترح يغطي مفهوم التقليد بين العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، وبعبارة أخرى، مسألة العلامات التجارية التي تتشابه أو تتطابق مع مؤشر جغرافي في فحص العلامات التجارية.

186. وأشار وفد كرواتيا إلى أنه على الرغم من اختيار اللجنة لموضوعات محتملة، فإنه على استعداد للنظر في موضوعات أخرى يكون لها بعض التأثير العملي، مثل الموضوع الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أي المؤشرات الجغرافية كحقوق ملكية فكرية في تشغيل نظام أسماء الحقول وفي سياسات تسوية النزاعات.

187. وأيد وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي، لاسيما فيما يتعلق بمسألة المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول. ونظرا لأن المؤشرات الجغرافية باعتبارها حقوقا للملكية الفكرية يمكن أن تستفيد من تنظيم أفضل على الإنترنت، رأى الوفد أن هذه مشكلة ضخمة ويجب معالجتها.

188. وأشار وفد سويسرا، في إشارة إلى الموضوع الذي اقترحه وفد الاتحاد الأوروبي، إلى تغطية أكثر شمولاً للمسألة، تشمل أيضا أسماء البلدان. واقترح الوفد تعديل الموضوع ليصبح نصه كما يلي: "المؤشرات الجغرافية كحقوق ملكية فكرية وأسماء البلدان في تشغيل نظام أسماء الحقول وفي سياسات تسوية النزاعات".

189. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات اتفقت على ما يلي:

- تنظيم جلسة إعلامية تدوم نصف يوم بشأن المؤشرات الجغرافية بموازاة مع الدورة الثانية والأربعين للجنة العلامات؛
- ووضع برنامج للجلسة الإعلامية يشمل ثلاث مناقشات حول المواضيع التالية: تقييم طابع الاسم العام؛ والمؤشرات الجغرافية كحقوق ملكية فكرية في تشغيل نظام أسماء حقول الإنترنت وفي سياسات تسوية المنازعات؛ ومفاهيم التطابق والتشابه والتقليد بين المؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية في سياق التسجيل والاستخدام التجاري؛
- والنظر، خلال دورتها الثانية والأربعين، في جلسات إعلامية ممكنة في المستقبل حول المؤشرات الجغرافية.

البند 8 من جدول الأعمال: اعتماد ملخص الرئيس

190. أشار الرئيس إلى مشروع ملخص الرئيس الذي أتيح للجنة العلامات خلال الدورة.

191. وتحدث وفد سويسرا باسم المشاركين في رعاية الاقتراح بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول، على النحو الوارد في الوثيقة SCT/41/6، وأعلن أنه، حسب ما تفهم، تؤيد وفود كثيرة الاقتراح المقدم في تلك الوثيقة، بينما أثارت بعض الوفود أسئلة وشددت على الحاجة إلى مزيد من الوقت للتفكير والتشاور. وحسب تفهم الوفد، ستسترعي الويبو انتباه هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة إلى مخاوف معظم الوفود فيما يتعلق بالإسناد المحتمل لحقول عامة من المرتبة العليا والتي يمكن أن تؤثر سلبا على مصالحهم من خلال احتكار كيانات خاصة لأسماء بلدانهم الوطنية والأسماء الجغرافية الأخرى. وبالإشارة إلى بياناته السابقة التي أدلي بها خلال الدورة، أكد الوفد من جديد على أنه يرحب بإسهامات ممثل هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة في دورة لجنة العلامات القادمة حول هذا الموضوع، لاسيما تحديث حول العملية التي تهدف إلى مراجعة القواعد الخاصة بإسناد الحقول العامة من المرتبة العليا وآليات حماية الحقوق في المستوى الثاني من نظام أسماء الحقول. واختتم الوفد حديثه بالقول بأن هذا التحديث سيمكن من إجراء مزيد من المناقشات بين أعضاء اللجنة بشأن هذه القضايا المهمة، بناءً على أكثر المعلومات دقة.

192. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وأيد البيان الذي أدلى به وفد سويسرا.

193. وأيد وفد السنغال، بصفته راعيا للاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/41/6، البيان الذي أدلى به وفد سويسرا.

194. وأشار وفد جامايكا، مؤيدا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا، إلى أن المناقشات كشفت أن الغالبية العظمى من الدول قد أعربت عن مخاوفها بشأن القضايا المعلقة أمام هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية في نظام أسماء الحقول. ومع الاعتراف بعدم وجود توافق في الآراء، أشار الوفد أن غالبية الدول قد أعربت عن هذه المخاوف، بينما أثارت دول أخرى أسئلة. ورأى الوفد، مع ذلك، أن هناك اهتمام كبير بتسوية المسألة بطريقة أو بأخرى.

195. وأيد وفد موناكو البيانين اللذين أدلى بهما وفدا سويسرا وجامايكا.

196. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن تأييده الكامل للاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/41/6. ودون المساس بحقوق الدول الأعضاء التي ترغب في مزيد من التشاور مع عواصمها، أشار الوفد إلى أنه على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء، إلا أن غالبية الدول الأعضاء أيدت الاقتراح.

197. وأيد وفد جورجيا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا.

198. وشكر وفد أيسلندا الرئيس على ملخصه، وفي إشارة إلى الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/41/6، ذكر أنه يشاطر وفد سويسرا فهمه. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى توافق في الآراء، شدد الوفد على الدعم الواسع الذي تلقاه الاقتراح، بينما أشار إلى أن بعض الوفود أثارت مخاوف. وتأييدا للاقتراح الذي تقدم به وفد سويسرا فيما يتعلق بالدورة القادمة للجنة العلامات رأى الوفد أن المعلومات التي ستقدمها هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة في الدورة التالية ستكون بمثابة مدخلات إيجابية للمناقشات المستقبلية حول الموضوع. وفي الختام، اختتم الوفد كلمته بتوجيه الشكر إلى الرئيس والأمانة على عملهم واهتمامهم خلال الدورة.

199. وأيد وفد الإمارات العربية المتحدة البيان الذي أدلى به وفد سويسرا.

200. وأبلغ وفد الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرا إلى أنه أعرب عن رأيه بشأن الوثيقة SCT/41/6 باستفاضة كبيرة وبالتفاصيل خلال الدورة، لجنة العلامات أن حكومته نشطة للغاية في اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) التابعة لهيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة، حيث جعلت وجهات نظرها معروفة. وحث الوفد بشدة أعضاء اللجنة الآخرين على القيام بالشيء نفسه.

201. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أن ما يتذكره عن المناقشات بشأن البند 6 من جدول الأعمال مختلف عن ذلك الذي قدمه وفد سويسرا. وفي إشارة إلى أن هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة تشارك في لجنة العلامات بصفة مراقب، صرح الوفد بأنه سيكون ممتنا أيضا لسماع آراء هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

202. واعتمدت لجنة العلامات ملخص الرئيس كما ورد في الوثيقة SCT/41/10.

البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

203. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الرئيس ونائبيه على توجيهاتهم القديرة طوال الدورة، كما شكر الأمانة على عملها، وكذلك المترجمين الفوريين وخدمات المؤتمرات وأصحاب المصلحة الآخرين الذين ساهموا في الدورة. وفيما يتعلق بالبند 5 من جدول الأعمال، رحب الوفد بالتقدم المحرز في الاستبيان الخاص بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، وكذلك بشأن الاستبيان المتعلق بالحماية المؤقتة الممنوحة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية بموجب المادة 11 من اتفاقية باريس. وانتقل الوفد إلى البند 6 من جدول الأعمال، وأعلن أنه على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن الاقتراح المتعلق بحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول، على النحو الوارد في الوثيقة SCT/41/6، أعرب عن تقديره لترحيب بعض الوفود بالتعديلات المقترحة من قبل مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق. كما أعرب الوفد عن استعداده للمشاركة البناءة في العمل المستقبلي بشأن هذا الموضوع الهام. وأخيرا، فيما يتعلق بالبند 7 من جدول الأعمال، وفي معرض دعمه لقرار تنظيم جلسة إعلامية حول المؤشرات الجغرافية في الدورة التالية للجنة العلامات لمناقشة الموضوعات التي قدمها المؤيدون، رأى الوفد أن الجلسة الإعلامية ستتيح إجراء مناقشات بناءة، مما يسمح بإحراز تقدم في هذه القضية.

204. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأثنى على التزام الرئيس بتسيير أعمال اللجنة، وأعرب عن امتنانه للأمانة على التحضير للدورة. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة الوثائق SCT/32/2 وSCT/39/8 Rev.3 وSCT/41/6. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، بينما أعرب الوفد عن سروره لأن خطة العمل تسير في مسارها، إلا أنه حث الدول الأعضاء على بذل كل الجهود اللازمة لضمان أن تكون الجلسة الاعلامية المقرر عقدها في الدورة المقبلة للجنة العلامات مفيدة لمواصلة المناقشات حول هذه المسألة. واختتم الوفد كلمته بتوجيه الشكر لجميع الدول الأعضاء على مشاركتهم النشطة، كما توجه بالشكر لخدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين على الدعم المقدم لتسيير الاجتماع.

205. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وهنأ الرئيس على توجيه اللجنة بنجاح خلال الدورة. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، أعرب الوفد عن ارتياحه لتمديد الموعد النهائي لتقديم ردود إضافية على الاستبيان الخاص بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، من أجل زيادة حجم المعلومات المتاحة. وفي معرض التعبير عن تقديره لوضع اللمسات الأخيرة على الاستبيان المتعلق بالحماية المؤقتة الممنوحة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية بموجب المادة 11 من اتفاقية باريس، أثنى الوفد على جهود الأمانة في مراعاة جميع التعليقات التي أدلت بها الوفود خلال الدورة، كما هو مبين في الوثيقة SCT/41/3 Rev. وفي معرض تسليط الضوء بعد ذلك على عمل اللجنة الشاق في معالجة موضوع أسماء البلدان، أشار الوفد إلى أن المناقشات قد ساعدت في تحديد بعض المسائل المعلقة المتعلقة بالاقتراح المشترك الوارد في الوثيقة SCT/41/6. وإذ شكر المؤيدين على جهودهم الرامية إلى تيسير توافق الآراء وعلى إعداد تعديلين للوثيقة خلال الدورة، أعرب الوفد عن استعداده لمواصلة مناقشة هذه المسألة. وأخيراً، فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، رحب الوفد بقرار تنظيم جلسة إعلامية في الدورة المقبلة للجنة العلامات لمناقشة ثلاثة موضوعات مقدمة من كل من المؤيدين، من قائمة الموضوعات المطروحة في الاجتماع. وفي معرض تطلعه إلى المشاركة بشكل بناء في كل موضوع من الموضوعات المختارة من أجل دفع النقاش الدولي حول المؤشرات الجغرافية، شجع الوفد الأعضاء ككل على تقديم اقتراحات

لمناقشة المؤشرات الجغرافية حول الموضوعات ذات الاهتمام. وأعرب الوفد عن آمله في أن تتمكن اللجنة من الاتفاق على بعض الموضوعات المحددة لإجراء المزيد من المناقشات في الدورة الثالثة والأربعين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وأن تستمر في إجراء مناقشات مثمرة بشأن جميع المجالات الرئيسية الثلاثة في دورتها المقبلة.

206. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وفي معرض شكره للرئيس ونائبي الرئيس على توجيهاتهم القيادية وقيادتهم، رحب الوفد بالتقدم المحرز خلال الدورة وتطلع إلى النظر في معاهدة قانون التصاميم في الجمعية العامة القادمة للويبو. كما أعرب الوفد عن تقديره للتقدم المحرز فيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط والحماية المؤقتة الممنوحة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية بموجب المادة 11 من اتفاقية باريس. وبانتقال الوفد إلى العلامات التجارية، أعرب عن تطلعه إلى استمرار المناقشات فيما يتعلق بمختلف المقترحات الواردة في الوثائق SCT/32/2 وSCT/39/8 Rev.3 وSCT/41/6. ورحب الوفد بتنظيم جلسة إعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية في الدورة المقبلة للجنة العلامات، وأعلن عن مشاركته النشطة في تلك الجلسة الإعلامية. وفي الختام، أعرب الوفد عن رغبته في توجيه الشكر للأمانة وخدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين، وكذلك لجميع الدول الأعضاء على الإيجابية في المناقشات التي دارت خلال الدورة.

207. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الرئيس على قيادته الحكيمة والقديرة خلال دورة اللجنة، كما شكر نائبي الرئيس وشكر الأمانة على عملها الشاق في التحضير للدورة، وكذلك المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين وخدمات المؤتمرات على الاحتراف والتوافر. وأعرب الوفد عن دعمه الكامل وروحه البناءة لمواصلة المناقشات المثمرة داخل اللجنة.

208. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وشكر الرئيس على قيادته المتميزة، كما شكر نائبي الرئيس والأمانة والمترجمين الفوريين وخدمات المؤتمرات على دعمهم، وشكر كذلك جميع الدول الأعضاء على مشاركتهم البناءة. وأشار الوفد إلى أنه عند افتتاح الدورة، تطلع إلى اختتام الدورة بنجاح وتحقيق نتائج ملموسة. وأشار الوفد إلى أنه سعى طوال الدورة إلى أن يكون إيجابيا في مشاركته لضمان الوصول إلى نتائج مقبولة ومتبادلة لمعالجة مصالح جميع الدول الأعضاء بطريقة متوازنة وبروح النظام المتعدد الأطراف. وبينما أقر الوفد بأنه تم إحراز بعض التقدم في بعض المجالات، لاسيما فيما يتعلق بالعمل المستقبلي بشأن المؤشرات الجغرافية للدورة المقبلة للجنة العلامات، أشار إلى أنه لا يزال هناك عدد من القضايا العالقة المهمة والتي تؤيدها المجموعة الأفريقية بالكامل. واعتبر الوفد أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضايا في المستقبل القريب. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء فشل اللجنة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية، والتي تعد ذات أهمية بالنسبة لمعظم الدول الأعضاء، مشيرا إلى أن غالبية الدول الأعضاء أثارت مخاوف بالنسبة للإسناد المحتمل لأسماء بلدانهم كحقول عامة من المرتبة العليا في نظام أسماء الحقول. وفي إشارة إلى أن عمل اللجنة هو عملية مستمرة، أعرب الوفد عن استعداده لمواصلة الانخراط بطريقة بناءة في جميع القضايا المعلقة في الدورات المقبلة للجنة العلامات.

209. واختتم الرئيس الدورة في 11 أبريل 2019.

[يلي ذلك المرفقات]

F - E

OMPI | WIPO
ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

SCT/41/INF/1
ORIGINAL : FRANÇAIS/ANGLAIS
DATE : 11 AVRIL 2019 / APRIL 11, 2019

Comité permanent du droit des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques

Quarante et unième session
Genève, 8 – 11 avril 2019

Standing Committee on the Law of Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications

Forty-First Session
Geneva, April 8 to 11, 2019

LISTE DES PARTICIPANTS
LIST OF PARTICIPANTS

établie par le Secrétariat
prepared by the Secretariat

I. MEMBRES/MEMBERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/in the alphabetical order of the names in French of the states)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Victoria Ntombentle Nosizwe DLULANE (Ms.), Manager, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Pretoria

ALGÉRIE/ALGERIA

Nadjia DJEDJIG (Mme), examinatrice contrôleuse, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger
ndjedjig@gmail.com

Souhila GUENDOUZ (Mme), examinatrice contrôleuse, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger

Bakir MOHAMED (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève
bakir@mission-algeria.ch

ALLEMAGNE/GERMANY

Sabine LINK (Ms.), Legal Examiner, Trademarks and Designs Department, German Patent and Trade Mark Office (DPMA), Munich
sabine.link@dpma.de

Tim WERNER (Mr.), Staff Counsel, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin
wener-ti@bmjv.bund.de

ANGOLA

Margarida Rosa Da Silva IZATA (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Alberto GUIMARAES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Abdullah ALZAMIL (Mr.), Head, Industrial Design Department, Saudi Patent Office, King Abdullaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

Mizael ALHARBI (Mr.), Intellectual Property Advisor, Saudi Patent Office, King Abdullaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh
malharbi@saip.gov.sa

Abdulaziz Mohammed ALJTHALEEN (Mr.), Legal Counsellor, Ministry of Energy, Industry and Mineral Resources, Riyadh
jabaleen@hotmail.com

Bushra ALSHEHRI (Ms.), Specialist Intellectual Property Policies, Saudi Patent Office, King Abdullaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

Francisco Fabián SÁEZ (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra
fabien.saez@missionarg.ch

Facundo CALVO (Sr.), Asesor, Misión Permanente, Ginebra
facundo.calvo@missionarg.ch

ARMÉNIE/ARMENIA

Lusine MANUKYAN (Ms.), Head, Trademark and Industrial Design, Intellectual Property Agency of the Republic of Armenia, Ministry of Economic Development and Investments, Yerevan
trademark@aipa.am

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Craig FINLAYSON (Mr.), Assistant Director, Trademarks and Designs Group, IP Australia, Canberra
craig.finlayson@ipaustralia.gov.au

Skye REEVE (Ms.), Assistant Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra

AUTRICHE/AUSTRIA

Manuela RIEGER BAYER (Ms.), Legal Expert, Austrian Patent Office, Federal Ministry for Transport, Innovation and Technology, Vienna
manuela.rieger@patentamt.at

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Khudayat HASANLI (Mr.), Director, Patent and Trademarks Examination Office, Intellectual Property Agency of the Republic Azerbaijan, Baku
xudayat@mail.ru

BARBADE/BARBADOS

Inniss DWAINE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
dwaineinniss@icloud.com

BÉLARUS/BELARUS

Andrew SHELEG (Mr.), Head, Examination Division, Trademarks Department, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk
icd@belgospatent.by

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Ruddy José FLORES MONTERREY (Sr.), Representante Permanente Alterno, Encargado de Negocios, Misión Permanente, Ginebra
rflores.rree@gmail.com

Fernando Bruno ESCOBAR PACHECO (Sr.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra
fernandoescobar@gmail.com

Mariana Yarmila NARVAEZ VARGAS (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

BRÉSIL/BRAZIL

André TIBAU CAMPOS (Mr.), Industrial Property Technologist, National Institute of Industrial Property, Ministry of Industry, Foreign Trade and Services (INPI), Brazil

Samo GONÇALVES (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva
samo.goncalvew@itamaraty.gov.br

María Cláudia COSTA (Ms.), Assistant, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BRUNEI DARUSSALAM

Mohammad Yusri YAHYA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

BURKINA FASO

S. Mireille SOUGOURI KABORE (Mme), attachée, Mission permanente, Genève
sougourikabore@gmail.com

CAMBODGE/CAMBODIA

Sombo HENG (Mr.), Deputy Director, Intellectual Property Department (IPD), Ministry of Commerce (MOC), Phnom Penh
hengsombo@gmail.com

CANADA

George ELEFTHERIOU (Mr.), Senior Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs Canada, Ottawa

Maxime VILLEMAIRE (Mr.), Senior Policy Advisor, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Gatineau

CHILI/CHILE

Lorena MANSILLA INOSTROZA (Sra.), Subdirectora de Marcas Subrogante, Instituto Nacional de Propiedad Industrial (INAPI), Ministerio de Economía, Santiago
lmansilla@inapi.cl

Alejandra NAVEA (Sra.), Asesora, Departamento de Propiedad Intelectual, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago
anavea@direcon.gob.cl

CHINE/CHINA

WANG Bo (Mr.), Deputy Director, Trademark Office, National Intellectual Property Administration of China (CNIPA), Beijing
wangbo_3@sipo.gov.cn

YANG Wenjing (Ms.), Program Officer, International Cooperation Department, National Intellectual Property Administration of China (CNIPA), Beijing
yangwenjing@sipo.gov.cn

ZHOU Qian (Ms.), Principal Staff, Treaty and Law Department, National Intellectual Property Administration of China (CNIPA), Beijing
zhouqian_8@sipo.gov.cn

COLOMBIE/COLOMBIA

Iván Mauricio PINZÓN JIMÉNEZ (Sr.), Superintendente Delegado, Delegatura para la Propiedad Industrial, Superintendencia de Industria y Comercio (SIC), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Bogota
ipinzon@sic.gov.co

Yesid Andrés SERRANO (Sr.), Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

CONGO

Ludovic Guy LOBOKO (Mr.), Expert, Permanent Mission, Geneva

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CROATIE/CROATIA

Antoneta CVETIĆ (Ms.), Head, Service for Substantive Examination, Oppositions and Revocations of Trademarks, State Intellectual Property Office of the Republic of Croatia (SIPO), Zagreb
antoneta.cvetic@dziv.hr

Alida MATKOVIĆ (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

DANEMARK/DENMARK

Elisabeth GRUBE (Ms.), Legal Advisor, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Industry, Business and Financial Affairs, Taastrup

Bo Oddsønn SAETTEM (Mr.), Legal Advisor, Trademark and Design Department, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Industry, Business and Financial Affairs, Taastrup

DJIBOUTI

Oubah MOUSSA AHMED (Mme), conseillère, Mission permanente, Genève
moussa_oubah@yahoo.fr

ÉGYPTE/EGYPT

Sherif AMIN (Mr.), Judge State, Trademarks and Industrial Designs Office, Internal Trade Development Authority, Ministry of Trade and Industry (ITDA), Cairo
sheriff.afifi75@gmail.com

Hany ALI (Mr.), Examiner, Trademark Examination Section, Internal Trade Development Authority, Ministry of Supply and Internal Trade, Cairo

EL SALVADOR

Julián SALINAS (Sr.), Viceministro de Economía, Ministerio de Economía, San Salvador

Diana HASBÚN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL-AKEL (Ms.), Advisor, International Organizations Executive, Office of the United Arab Emirates to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

José Andrés TINAJERO MULLO (Sr.), Director Nacional de Propiedad Industrial, Servicio Nacional de Derechos Intelectuales (SENADI), Quito
atinajero@iepi.gob.ec

Heidi Adela VÁSCONES MEDINA (Sra.), Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra
t-hvascones@cancilleria.gob.ed

ESPAGNE/SPAIN

Gerardo PEÑAS GARCÍA (Sr.), Jefe, Sección de Diseños, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid
gerardo.penas@oepm.es

María José RODRÍGUEZ ALONSO (Sra.), Jefe de Servicio, Departamento de Marcas Internacionales y Comunitarias, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid
mariajose_2991@hotmail.com

Juan José LUEIRO GARCÍA (Sr.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ESTONIE/ESTONIA

Cady RIVERA (Ms.), Lawyer, Financial and Administrative Department, Ministry of Justice, Tallinn
cadykaisa.rivera@epa.ee

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Amy COTTON (Ms.), Senior Counsel, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia
amy.cotton@uspto.gov

Jennifer CHICOSKI (Ms.), Administrator, Trademarks Examination Policy and Procedures, Trademarks Operations, Alexandria, Virginia
jennifer.chicoski@uspto.gov

David GERK (Mr.), Patent Attorney and Senior Policy Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva
schlegk@state.gov

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Girma Bejiga SENBETA (Mr.), Special Advisor to the Director General, Ethiopian Intellectual Property Office (EIPO), Ministry of Science and Technology (MOST), Addis Ababa
gsenbeta821@gmail.com

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Iruii ZUBOV (Mr.), Deputy Director General, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Tatiana GAVRILOVA (Ms.), Deputy Head, Trademark Examination Department, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

FINLANDE/FINLAND

Stiina LOYTOMAKI (Ms.), Senior Specialist, Ministry of Financial Affairs and Employment, Helsinki
stiina.loytomaki@tem.fi

Mika KOTALA (Mr.), Senior Legal Counsel, Patents and Trademarks, Legal Affairs, Finnish Patent and Registration Office (PRH), Helsinki
mika.kotala@prh.fi

FRANCE

Julie GOUTARD (Mme), conseillère juridique, Département juridique et administratif, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie
jgoutard@inpi.fr

Alexandre LEVY (M.), adjoint aux affaires internationales, Service juridique, Institut national de l'origine et de la qualité (INAO), Paris
a.levy@inao.gouv.fr

Francis GUÉNON (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

GABON

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

GÉORGIE/GEORGIA

Irakli KASRADZE (Mr.), Head, Trademarks, Geographical Indications and Designs Department, National Intellectual Property Center (SAKPATENTI), Mtskheta
iraklikasradze@sakpatenti.org.ge

GHANA

Cynthia ATTUQUAYEFIO (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Andreas MOURTSIADIS (Mr.), Director General, Trademark Office, Directorate of Commercial Property, General Secretariat of the Trade and Consumer Protection, Athens
moursiadisa@gge.gr

Georgia ATHANASOPOULOU (Ms.), Head, Trademarks, Examination and Admission Department, Directorate of Commercial Property, Ministry of Economy and Development, Athens
giouliath75@gmail.com

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
flor.garcia@wtoguatemala.ch

HONDURAS

Giampaolo RIZZO ALVARADO (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Carlos ROJAS SANTOS (Sr.), Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Mariel LEZAMA PAVÓN (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Marta TOHATI (Ms.), Head, Trademark, Model and Design Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
marta.tohati@hipo.gov.hu

Eszter KOVACS (Ms.), Legal Officer, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
eszter.kovacs@hipo.gov.hu

INDE/INDIA

Jitendra Kumar PRAHAN (Mr.), Deputy Controller, Patents and Designs, Office of the Controller-General of Patents, Designs and Trademarks, Department of Industrial Policy Promotions, Ministry of Commerce and Industry, Government of India, Kolkata

Animesh CHOUDHURY (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Saky SEPTIONO (Mr.), Head, Subdivision on Requests and Publications, Directorate General of Intellectual Property (DGIP), Ministry of Legal and Human Rights Affairs, Jakarta

Syarif HIDAYAT (Mr.), Trademark Examiner, Directorate General of Intellectual Property (DGIP), Ministry of Legal and Human Rights Affairs, Jakarta

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEHGHANI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Michael GAFFEY (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Joan RYAN (Ms.), Higher Executive Officer, Intellectual Property Unit, Department of Business, Enterprise and Innovation, Dublin

Mary KILLEEN (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva
mary.killeen@dfa.ie

ISLANDE/ICELAND

William Freyr HUNTINGDON-WILLIAMS (Mr.), Legal Advisor, Trade and Economic Affairs, Icelandic Patent Office, Ministry of Foreign Affairs, Reykjavik
wfhw@mfa.is

Margrét HJÁLMARSDÓTTIR (Ms.), Head, Office of Legal Affairs, Icelandic Patent Office, Ministry of Education, Science and Culture, Reykjavik
margret@els.is

ITALIE/ITALY

Alfonso PIANTEDOSI (Mr.), Head, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
alfonso.piantedosi@mise.gov.it

Renata CERENZA (Ms.), Expert, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
renata.cerenza@mise.gov.it

Bruna GIOIA (Ms.), Expert, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome

Silvia COMPAGNUCCI (Ms.), Examiner, Marks, Designs and Models, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
silvia.compagnucci@mise.gov.it

JAMAÏQUE/JAMAICA

Marcus GOFFE (Mr.), Deputy Director, Legal Counsel, Jamaica Intellectual Property Office (JIPO), Kingston

JAPON/JAPAN

Takuro ISHIDO (Mr.), Deputy Director, Intellectual Property Division, Food Industry Affairs Bureau, Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries, Tokyo

Takeshi TOMISAWA (Mr.), Director, Trademark Policy Planning Office, Trademark Division, Trademark and Customer Relations Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Yoshinori NAKAMURA (Mr.), Examiner, Design Division, Patent and Design Examination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hiroki UEJIMA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Zain AL AWAMLEH (Ms.), Director, Industrial Property Protection Directorate, Ministry of Industry and Trade, Amman
zain.a@mit.gov.jo

KENYA

Daniel KOTTUT (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva
danielk@kenyamission.ch

KOWEÏT/KUWAIT

Taqi ABDULAZIZ (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Baiba GRAUBE (Ms.), Head, Trademark and Industrial Designs Department, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga
baiba.graube@lrpv.gov.lv

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission, Geneva

LIBÉRIA/LIBERIA

Adelyn COOPER (Ms.), Director General, Liberia Intellectual Property Office (LIPO), Monrovia
adelyn.cooper@l-ipo.org

Theresa Sia THOMAS (Ms.), Deputy Director General, Industrial Property, Liberia Intellectual Property Office (LIPO), Monrovia
theresa.thomas@l-ipo.org

LIBYE/LIBYA

Adel HAMASI (Mr.), First Secretary, Foreign Affairs, Tripoli

Abdelbaset SHRFEED (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Lina MICKIENÈ (Ms.), Deputy Director, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania, Vilnius
lina.mickiene@vpb.gov.lt

MADAGASCAR

Roberto Christophe Bonalio ANTILAHY (M.), chargé d'études, Direction de l'infrastructure, de la technologie, de l'innovation et de l'environnement, Ministère de l'industrie, du commerce et de l'artisanat, Antananarivo
tofantilahy@gmail.com

MALAISIE/MALAYSIA

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALTA/MALTE

Nicoleta CROITORU-BANTEA (Ms.), Political Officer, Permanent Mission, Geneva
nicoleta.croitoru@gov.mt

MAROC/MOROCCO

Nafissa BELCAID (Mme), directeur des signes distinctifs, Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC), Casablanca

MAURICE/MAURITIUS

Fee Young LI PIN YUEN (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
maryse131070@yahoo.com

MEXIQUE/MEXICO

Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA (Sr.), Director General Adjunto, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Diana HEREDIA GARCÍA (Sra.), Directora, Divisional de Relaciones Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Eunice HERRERA CUADRA (Sra.), Subdirectora, Divisional de Negociaciones y Legislación Internacional, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Karla Priscila JUÁREZ BERMÚDEZ (Sra.), Especialista en Propiedad Industrial, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MONGOLIE/MONGOLIA

Gerelmaa ZORIGTBAATAR (Ms.), Foreign Relations Officer, Intellectual Property Office, Implementing Agency of the Government of Mongolia (IPOM), Ulaanbaatar
z.gerelmaa@ipom.mn

MYANMAR

Yi Mar AUNG (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
ms.yimaraung@gmail.com

NÉPAL/NEPAL

Bhuwan PAUDEL (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
mofabhuwan2065@gmail.com

NICARAGUA

Carlos Ernesto MORALES DAVILA (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra
embajada.ginebra@canceilleria.gob.ni

Nohelia VARGAS IDIÁQUEZ (Sra.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NIGÉRIA/NIGERIA

Stella EZENDUKA (Ms.), Deputy Chief Registrar, Patent and Designs, Trademarks, Patents and Designs Registry, Commercial Law Department, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja
stellaezenduka@yahoo.com

Mohammed Yusufu SADIQ (Mr.), Principal Assistant Registrar, Trademark Registry, Commercial Law Department, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja
etxmohammed@yahoo.com

Enoobong Young USEN (Ms.), Principal Assistant Registrar, Patent and Designs, Trademarks, Patents and Designs Registry, Commercial Law Department, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja
enoyoung@yahoo.co.uk

Amina SMAILA (Ms.), Minister, Permanent Mission, Geneva
samilaamira@gmail.com

NORVÈGE/NORWAY

Ingeborg Alme RÅSBERG (Ms.), Senior Legal Advisor, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo
iar@patentstyret.no

OUGANDA/UGANDA

George TEBAGANA (Mr.), Second Secretary, Foreign Affairs, Permanent Mission, Geneva
george.tebagana@mofa.go.ug

PAKISTAN

Latif ZUNAIRA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
zunairalatif1@gmail.com

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Senior Policy Advisor, Ministry of Agriculture, Nature and Food Quality, The Hague
m.m.groenenboom@minez.nl

Saskia JURNA (Ms.), Senior Policy Advisor, Ministry of Economic Affairs and Climate Policy, The Hague
s.j.jurna@minez.nl

PÉROU/PERU

Ray Augusto MELONI GARCÍA (Sr.), Director, Departmento de Signos Distintivos, Instituto Nacional de Defensa de la Competencia y de la Protección de la Propiedad Intelectual (INDECOPI), Presidencia del Consejo de Ministros (PCM), Lima
meloni@indecopi.gob.pe

Cristóbal MELGAR PAZOS (Sr.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

POLOGNE/POLAND

Edyta DEMBY-SIWEK (Ms.), Director, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
edemby-siwek@uprp.pl

Anna DACHOWSKA (Ms.), Head, Cooperation with International Institutions, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
anna.dachowska@uprp.pl

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva
agnieszka.hardej-januszek@msz.gov.pl

PORTUGAL

Inês VIEIRA LOPES (Ms.), Director, Directorate of External Relations and Legal Affairs, Portuguese Institute of Industrial Property, Ministry of Justice, Lisbon

QATAR

Amna AL-KUWARI (Ms.), Director, Intellectual Property Rights Department, Ministry of Commerce and Industry, Doha

Saleh AL-MANA (Mr.), Director, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva
geneva@mec.gov.ca

Famine AL-DERHAM (Ms.), Expert, Intellectual Property Rights Department, Ministry of Commerce and Industry, Doha

Fatima AL-MOTAWA (Ms.), Expert, Intellectual Property Rights Department, Ministry of Commerce and Industry, Doha

Kassem FAKHROO (Mr.), Attaché commercial, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva
geneva@mec.gov.qa

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

SONG Kijoong (Mr.), Deputy Director, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO) of the DPR Korea, Daejoen
kjsog111@korea.kr

LIM Sangmin (Mr.), Judge, Seoul
70sangmin@hanmail.net

RÉPUBLIQUE DE MACÉDOINE DU NORD/REPUBLIC OF NORTH MACEDONIA

Biljana LEKIKJ (Ms.), Deputy Head, Trademark Department, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Simion LEVITCHI (Mr.), Head, Trademarks and Industrial Design Department, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau
simion.levitchi@agepi.gov.md

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMÁN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

KIM Myong Nam (Mr.), Chief, Trademark Division, Trademark Examination Department, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), Pyongyang

SIN Kwang Cho (Mr.), Senior Officer, Trademark Examination Department, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), Pyongyang

ONG Myong Hak (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Kateřina DLABOLOVÁ (Ms.), Legal, International Department, Industrial Property Office, Prague
kdlabolova@upv.cz

ROUMANIE/ROMANIA

Gratiela COSTACHE (Ms.), Head, Legal Affairs Division, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Minister of Economy, Bucharest
gratiela.costache@osim.ro

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Jeff LLOYD (Mr.), Head, International, Brands and Trade, Trade Marks and Designs Directorate, Intellectual Property Office, Newport
jeff.lloyd@ipo.gov.uk

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Carlo Maria MARENGHI (Mr.), Attaché, Permanent Mission, Geneva
iptrade@nuntiusge.org

SÉNÉGAL/SENEGAL

Serigne Mbaye LO (M.), responsable des indications géographiques**,** Agence sénégalaise pour la propriété industrielle et l'innovation technologique (ASPIT), Ministère de l'industrie et de la petite et moyenne industrie (MIPMI), Dakar

SEYCHELLES

Suleiman ATHANASIUS (Mr.), Senior Compliance Officer, Registration Division, Department of Legal Affairs, President's Office, Victoria

Samantha TANGALAM (Ms.), Registration Officer, Registration Division, Department of Legal Affairs, President's Office, Victoria
samantha@registry.gov.sc

SINGAPOUR/SINGAPORE

Isabelle TAN (Ms.), Director, Trade Marks Registry, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore
isabelle_tan@ipos.gov.sg

Samantha YIO (Ms.), Senior Trade Mark Examiner, Registry of Trade Mark, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Zdena HAJNALOVA (Ms.), Director, Trademarks and Designs Department, Industrial Property Office of the Slovak Republic, Banská Bystrica
zdenka.hajnalova@indprop.gov.sk

SOUDAN/SUDAN

Zainab Mohammed Ibrahim ELSHAMI (Mr.), Legal Advisor, Registrar General of Intellectual Property Department, Ministry of Justice, Khartoum
zainabshami@yahoo.com

SRI LANKA

Abdul Azeez ALIYAR LEBBE (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Chinthaka LOKUHETTI SAMARAWICKRAMA (Mr.), Secretary, Secretary Office, Ministry of Science, Technology and Research, Battaramulla

Shashika SOMARATNE (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Tharaka BOTHEJU (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Rajmi MANATHUNGA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Katarina ISAKSSON (Ms.), Legal Advisor, Trademark Department, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Söderhamn
nina.isaksson@prv.se

Marie-Louise ORRE (Ms.), Legal Advisor, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Söderhamn
marie-louise.orre@prv.se

SUISSE/SWITZERLAND

Stéphane BONDALLAZ (M.), conseiller juridique, Office fédéral de la communication (OFCOM), Département fédéral de l'environnement, des transports, de l'énergie et des communications (DETEC), Berne

Charlotte BOULAY (Mme), conseillère juridique, experte en indications géographiques, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Nicolas GUYOT YOUN (M.), conseiller juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Irène SCHATZMANN (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Erik THÉVENOD-MOTTET (M.), conseiller juridique, expert en indications géographiques, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

Jorge CANCIO (M.), expert, relations internationales, Office fédéral de la communication (OFCOM), Département fédéral de l'environnement, des transports, de l'énergie et des communications (DETEC), Berne

Martina VIVIANI (Mlle), stagiaire juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Parviz MIRALIEV (Mr.), Head, Department of International Registration of Trademarks and International Cooperation, National Center for Patents and Information (NCPI), Ministry of Economic Development and Trade of the Republic of Tajikistan
parviz.info@gmail.com

THAÏLANDE/THAILAND

Pavinee NAKORNPAT (Ms.), Legal Officer, Department of Intellectual Property (DIP), Ministry of Commerce, Nonthaburi
pavinee.nkp@gmail.com

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Makeda ANTOINE-CAMBRIDGE (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ornal BARMAN (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Sami NAGGA (M.), ministre plénipotentiaire, Mission permanente, Genève

Moktar HAMDI (M.), directeur, propriété intellectuelle, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Tunis

TURQUIE/TURKEY

Faith KARAHAN (Mr.), Head, Industrial Design Department, Industry and Technology, Turkish Patent and Trademark Office (TURKPATENT), Ankara
faith.karahan@turkpatent.gov.tr

Tuğba CANATAN AKICI (Ms.), Legal Counsellor, Patent and Trademark Attorney, Geneva
tugba.akici@mfa.gov.tr

UKRAINE

Vladyslav TUZOV (Mr.), Head, Patent and Information Services Department, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute (Ukrpatent)", Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kiyv

Inna SHATOVA (Ms.), Deputy Head, Industrial Division, Department for Intellectual Property, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute (Ukrpatent)", Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kiyv
ishatova@me.gov.ua

Volodymyr RYSAK (Mr.), Expert, International and Public Relations Department, State Enterprise "Ukrainian Intellectual Property Institute (Ukrpatent)", Ministry of Economic Development and Trade of Ukraine, Kiyv

URUGUAY

Marcos DA ROSA URANGA (Sr.), Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

VANUATU

Sumbue ANTAS (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
info@vanuatumission.ch

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Jorge VALERO (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Violeta FONSECA OCAMPOS (Sra.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra
fonsecav@onuginebra.gob.ve

Genoveva CAMPOS DE MAZZONE (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra
camposg@onuginebra.gob.ve

VIET NAM

Ngoc Lam LE (Mr.), Deputy Director General, Intellectual Property Office of Viet Nam (IP Viet Nam), Ministry of Science and Technology of Viet Nam, Ha Noi
lengoclam@noip.gov.vn

ZIMBABWE

Willie MUSHAYI (Mr.), Deputy Registrar, Zimbabwe Intellectual Property Office (ZIPO), Ministry of Justice, Legal and Parliamentary Affairs, Harare
wmushayi@gmail.com

Tanyaradzwa MANHOMBO (Mr.), Counsellor, Trade and Economic Section, Permanent Mission, Geneva
tanyamline2000@yahoo.co.uk

UNION EUROPÉENNE*/EUROPEAN UNION*

Susana PALMERO (Ms.), Litigation Officer, Litigation Service, European Union Intellectual Property Office (EUIPO), Alicante
susana.palmero@euipo.europa.eu

Krisztina KOVÁCS (Ms.), Policy Officer, Directorate General for Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs, Intellectual Property and Fight Against Counterfeiting, European Commission, Brussels
krisztina.kovacs1@ec.europa.eu

Wojciech PTAK (Mr.), Policy Officer, Directorate General for Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs, Intellectual Property and Fight Against Counterfeiting, European Commission, Brussels

Nestor MARTINEZ-AGUADO (Mr.), Second National Expert, International Cooperation and Legal Affairs Department, European Union Intellectual Property Office (EUIPO), Alicante
nestor.martinez-aguado@ext.euipo.europa.eu

Lucie BERGER (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
lucie.berger@eeas.europa.eu

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

MICRONÉSIE (ÉTATS FÉDÉRÉS DE)/MICRONESIA (FEDERATED STATES OF)

Josephine JOSEPH (Ms.), Assistant Attorney General, Federated States of Micronesia Department of Justice, Palikir
jpj.fsm@gmail.com

* Sur une décision du Comité permanent, les Communautés européennes ont obtenu le statut de membre sans droit de vote.

* Based on a decision of the Standing Committee, the European Communities were accorded member status without a right to vote.

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Thamara ROMERO (Ms.), Senior Program Officer, Development, Innovation and Access to Knowledge Program, Geneva
romero@southcentre.int

Nirmalya SYAM (Mr.), Program Officer, Development, Innovation and Access to Knowledge Program, Geneva
syam@southcentre.int

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
munoz@southcentre.int

Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Research Associate, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
alas@southcentre.int

Victor PINTO IDO (Mr.), Intern, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
ido@ southcentre.int

EURASIAN ECONOMIC COMMISSION (EEC)

Zina ISABAEVA (Ms.), Deputy Head, Business Development Department, Economy and Financial Policy, Moscow
isabeeva@eecommission.org

Regina KOVALEVA (Ms.), Consultant, Intellectual Property Section, Business Development Department, Economy and Financial Policy, Moscow
r.kovaleva@eecommission.org

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OAPI)/AFRICAN INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (OAPI)

Maurice BATANGA (M.), directeur, Affaires juridiques, Yaoundé
maurice.batanga@yahoo.fr

ORGANISATION BENELUX DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OBPI)/BENELUX ORGANIZATION FOR INTELLECTUAL PROPERTY (BOIP)

Camille JANSSEN (M.), juriste, Département des affaires juridiques, La Haye
cjanssen@boip.int

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Sholpan ABDREYEVA (Ms.), Director, Legal Support, Quality Supervision and Document Workflow Department, Moscow

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Wolf MEIER-EWERT (Mr.), Counsellor, Intellectual Property, Government Procurement and Competition Division, Geneva

Aliakbar MODABBER (Mr.), Young Professional Programme 2019, Intellectual Property, Government Procurement and Competition Division, Geneva

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Rémi NAMEKONG (Mr.), Senior Economist, Permanent Mission, Geneva
namekongg@africa-union.org

IV. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association communautaire du droit des marques (ECTA)/European Communities Trade Mark Association (ECTA)
Barbara ABEGG (Ms.), Representative, Zurich
Barbara.abegg@lenzstaehelin.com

Association des industries de marque (AIM)/European Brands Association (AIM)
Alix WILLEMS (Ms.), Senior Intellectual Property Counsel, Brussels
willems.a.1@pg.com
Héloise RURE (Ms.), Representative, Morteau

Association française des indications géographiques industrielles et artisanales (AFIGIA)/ The French Association of Industrial and Artisanal Geographical Indications (AFIGIA)
Audrey AUBARD (Mme), secrétaire générale, Bordeaux
afigia.asso@gmail.com
Emmanuel DE LA BROSSE (M.), conseil en propriété industrielle, Sergy
delabrosse@ipboard.fr

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Student's Association (ELSA International)
Melis KARDES (Ms.), Head, Brussels
Liam AXISA (Mr.), Delegate, Brussels
Maria Rita CAPELLO (Ms.), Delegate, Brussels
Anaìs Almudena LIENHART ORTEGA (Ms.), Delegate, Brussels
Agata SZAFRAŃSK (Ms.), Delegate, Brussels

Association internationale des juristes pour le droit de la vigne et du vin (AIDV)/International Wine Law Association (AIDV)
Matthijs GEUZE (Mr.), Representative, Divonne-les-Bains
matthijs.geuze@gmail.com
Douglas REICHERT (Mr.), Representative, Geneva

Association internationale pour les marques (INTA)/International Trademark Association (INTA)
Bruno MACHADO (Mr.), Geneva Representative, Rolle
bruno.machado@bluewin.ch

Association japonaise des conseils en brevets (JPAA)/Japan Patent Attorneys Association (JPAA)
Tomoki KASHIMA (Mr.), Expert, Tokyo
gyoumukokusai@jpaa.or.jp
Jiro MATSUDA (Mr.), Expert, Tokyo
gyoumukokusai@jpaa.or.jp

Centre d'études internationales de la propriété intellectuelle (CEIPI)/Centre for International Intellectual Property Studies (CEIPI)
François CURCHOD (M.), chargé de mission, Genolier
francois.curchod@vtxnet.ch

China Trademark Association (CTA)
MA Fu (Mr.), President, Beijing
international@cta.org.cn
HUANG Hui (Mr.), Expert, Beijing
LEE Anyu (Mr.), Expert, Beijing
international@cta.org.cn
SHI Jianfeng (Mr.), Expert, Shanghai
TIAN Yan Yang (Ms.), Expert, Beijing
atian@lushenglawyers.com
WANG Zhiwei (Mr.), Expert, Yinchuan
international@cta.org.cn
YANG Yi (Ms.), Expert, Beijing
ayang@lushenglawyers.com
ZHANG Haiyan (Mr.), Expert, Beijing
SHEN Lena Lanying (Ms.), Attorney-at-Law, Beijing
lenashen@sanyouip.com
ZHANG Xiaolu (Ms.), Intellectual Property Consultant, Attorney at Law, Paris
luna.zhang@kangxin.com
LIU Xinrong (Ms.), Staff of International Division, Beijing
1243496969@qq.com

Fédération internationale des conseils en propriété intellectuelle (FICPI)/International Federation of Intellectual Property Attorneys (FICPI)
Toni POLSON ASHTON (Ms.), Counsel, Toronto
ashton@marks-clerk.ca

International Intellectual Property Commercialization Council (IIPCC)
Johnson KONG (Mr.), Board Member, Hong Kong
johnson@iipcc.org

Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN)
Nigel HICKSON (Mr.), Vice-President, IGO Engagement, Geneva
nigel.hickson@icann.org
Vera MAJOR (Ms.), Expert, Geneva

MARQUES - Association des propriétaires européens de marques de commerce/
MARQUES - The Association of European Trade Mark Owners
Alessandro SCIARRA (Mr.), Chair, Geographical Indications Team, Milano
alessandro.sciarra@twobirds.com

Organisation pour un réseau international des indications géographiques (oriGIn)/Organization for an International Geographical Indications Network (oriGIn)
Claude VERMOT-DESROCHES (Mr.), President, Geneva
Massimo VITTORI (Mr.), Managing Director, Geneva
massimo@origin-gi.com
Ida PUZONE (Ms.), Project Manager, Geneva
ida@origin-gi.com
Austin BARTA (Mr.), Consultant, Geneva

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA (M./Mr.) (Mexique/Mexico)
Vice-présidents/Vice-chairs:	Simion LEVITCHI (M./Mr.) (République de Moldova/Republic of Moldova)
	Ingeborg Alme RÅSBERG (Mme/Ms.) (Norvège/Norway)
Secrétaire/Secretary:	Marcus HÖPPERGER (M./Mr.) (OMPI/WIPO)

VI. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUALPROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

WANG Binying (Mme/Ms.), vice-directrice générale/Deputy Director General

Marcus HÖPPERGER (M./Mr.), directeur principal, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Senior Director, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Marie-Paule RIZO (Mme/Ms.), chef, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Head, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Brian BECKHAM (M./Mr.), chef, Section du règlement des litiges relatifs à l'Internet, Centre d'arbitrage et de médiation de l'OMPI, Secteur des brevets et de la technologie/Head, Internet Dispute Resolution Section, WIPO Arbitration and Mediation Center, Patents and Technology Sector

Martha PARRA FRIEDLI (Mme/Ms.), conseillère juridique (Marques), Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Counsellor (Trademarks), Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Marina FOSCHI (Mme/Ms.), juriste, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Officer, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Nathalie FRIGANT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

Noëlle MOUTOUT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Département des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Policy and Legislative Advice Section, Department for Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications, Brands and Designs Sector

[Annex II follows]

A

WIPO
WORLD
INTELLECTUAL PROPERTY
ORGANIZATION

SCT/41/10
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 11 أبريل 2019

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة الحادية والأربعون

جنيف، من 8 إلى 11 أبريل 2019

ملخص الرئيس

اعتمدته اللجنة

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

1. افتتح السيد فرانسس غري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، أعمال الدورة الحادية والأربعين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات) ورحّب بالمشاركين.

2. وتولى السيد ماركوس هوبرغر (الويبو) مهمة أمين لجنة العلامات.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب الرئيس ونائبي الرئيس

3. انتُخب السيد ألفريدو كارلوس ريندون ألغارا (المكسيك) رئيسا للجنة، وانتُخب كل من السيد سيميون ليفيتشي (جمهورية مولدوفا) والسيدة إنغبورغ ألمي راسبرغ (النرويج) نائبين للرئيس.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

4. اعتمدت لجنة العلامات مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCT/41/1 Prov. 3).

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الأربعين

5. اعتمدت لجنة العلامات مشروع تقرير الدورة الأربعين (الوثيقة SCT/40/10 Prov.).

البند 5 من جدول الأعمال: التصاميم الصناعية

قانون التصاميم الصناعية وممارساته-مشروع مواد ومشروع اللائحة التنفيذية

6. ذكّر الرئيس بأنّ "الجمعية العامة للويبو قررت، في دورتها المعقودة في سبتمبر 2018، أنها ستواصل، خلال دورتها القادمة في عام 2019، النظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم في نهاية النصف الأول من عام 2020.

7. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات أحاطت علما بكل البيانات التي أدلت بها الوفود بشأن هذا البند. وأحاطت لجنة العلامات علما بقرار الجمعية العامة الداعي إلى مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها القادمة في عام 2019.

تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط

8. نظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/41/2 Rev. (تجميع ردود الاستبيان الخاص بتصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط).

9. وخلص الرئيس إلى أنه التُمس من الأمانة ما يلي:

- الإبقاء على الوثيقة مفتوحة لمساهمات الوفود حتى 31 يوليو 2019؛
- واستكمال الوثيقة بعد ذلك وعرضها على لجنة العلامات كي تنظر فيها في دورتها الثانية والأربعين.

10. وبالإضافة إلى ذلك، دُعي أعضاء لجنة العلامات إلى تقديم اقتراحات حول العمل المقبل فيما يخص هذه المسألة إلى الدورة الثانية والأربعين للجنة العلامات.

الحماية المؤقتة الممنوحة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية بموجب المادة 11 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية: مشروع استبيان

11. نظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/41/3.

12. وخلص الرئيس إلى أنه التُمس من الأمانة:

- تعميم الاستبيان الوارد في الوثيقة SCT/41/3 Rev. على أعضاء لجنة العلامات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب، على أن تصل الردود بحلول 31 يوليو 2019؛

- وتجميع كل الردود في وثيقة كي تنظر فيها الدورة الثانية والأربعون للجنة العلامات.

مستجدات من الدول الأعضاء عن خدمة النفاذ الرقمي (DAS) إلى وثائق الأولوية

13. أحاطت لجنة العلامات علما بالتقدم المحرز من قبل الأعضاء في تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي (DAS) لأغراض التصاميم الصناعية.

14. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات ستطلب تزويدها بمعلومات محدثة حول هذا البند في دورتها القادمة.

البند 6 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

اقتراح منقح من وفد جامايكا (الوثيقة SCT/32/2)

15. نظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/32/2.

16. وخلص الرئيس إلى أن وفد جامايكا سيقدم نسخة معدّلة من تلك الوثيقة إلى لجنة العلامات في دورتها القادمة على ضوء التعليقات المقدمة خلال هذه الدورة.

اقتراح من وفود جورجيا وأيسلندا وإندونيسيا وجامايكا وليختنشتاين وماليزيا والمكسيك وموناكو وبيرو والسنغال وسويسرا والإمارات العربية المتحدة بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية (الوثيقة SCT/39/8 Rev.3)

17. نظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/39/8 Rev.3.

18. وخلص الرئيس إلى أن المناقشات حول الوثيقة SCT/39/8 Rev.3 سوف تستمر خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة العلامات.

اقتراح من وفود جورجيا وأيسلندا وإندونيسيا وجامايكا وليختنشتاين وماليزيا والمكسيك وموناكو وبيرو والسنغال وسويسرا والإمارات العربية المتحدة بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقول (الوثيقة SCT/41/6)

19. نظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/41/6، بالإضافة إلى صيغتين مراجَعتين وغير رسميتين لهذه الوثيقة.

20. وخلص الرئيس إلى ما يلي:

- ناقشت لجنة العلامات الوثيقة SCT/41/6؛

- واقترح المشتركون في رعاية الوثيقة SCT/41/6 بعض التعديلات رداً على الأسئلة والمشاغل التي أثيرت خلال النقاش، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق للآراء؛

- وستستمر مناقشات الوثيقة SCT/41/6 في الدورة الثانية والأربعين للجنة العلامات.

مستجدات عن الجوانب المتصلة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول

21. نظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/41/5 والتمست من الأمانة إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على المستجدات التي ستطرأ في المستقبل على نظام أسماء الحقول.

الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية (INNs)

22. نظرت لجنة العلامات في الوثيقة SCT/41/4.

23. وقدمت الأمانة عرضا عن دمج بيانات الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمواد الصيدلانية في قاعدة بيانات الويبو العالمية لأدوات التوسيم.

البند 7 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية

24. نظرت لجنة العلامات في الوثيقتين SCT/40/5 وSCT/40/6.

25. وعرضت الأمانة إصدارا تجريبيا لقاعدة البيانات بجميع الردود على الاستبيان الأول بشأن "النظم الوطنية والإقليمية التي يمكن أن توفر قدرا من الحماية للمؤشرات الجغرافية"، والاستبيان الثاني بشأن "استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول".

26. وخلص الرئيس إلى أن أعضاء لجنة العلامات مدعوين إلى:

- استعراض الإصدار التجريبي لقاعدة البيانات، المتاح على الرابط التالي: https://www.wipo.int/memberprofilesgeo/#/، وإخطار الأمانة بأية تغييرات مطلوبة؛

- وتقديم الردود على الاستبيانين، إذا لم تكن قد قدِّمت بعد، بغرض إدخالها في قاعدة البيانات.

27. وبالإضافة إلى ذلك، ستنظر لجنة العلامات في إصدار محدَّث لقاعدة البيانات في دورتها الثانية والأربعين.

28. ونظرت لجنة العلامات في الوثائق SCT/41/7 وSCT/41/8 وSCT/41/9.

29. وخلص الرئيس إلى أن لجنة العلامات اتفقت على ما يلي:

- تنظيم جلسة إعلامية تدوم نصف يوم بشأن المؤشرات الجغرافية بموازاة مع الدورة الثانية والأربعين للجنة العلامات؛

- ووضع برنامج للجلسة الإعلامية يشمل ثلاث مناقشات حول المواضيع التالية: تقييم طابع الاسم العام؛ والمؤشرات الجغرافية وسندات الملكية الفكرية في تشغيل نظام أسماء حقول الإنترنت وفي سياسات تسوية المنازعات؛ ومفاهيم التطابق والتشابه والتقليد بين المؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية في سياق التسجيل والاستخدام التجاري؛

- والنظر، خلال دورتها الثانية والأربعين، في جلسات إعلامية ممكنة في المستقبل حول المؤشرات الجغرافية.

البند 9 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

30. اختتم الرئيس الدورة في 11 أبريل 2019.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]